

# موسوعة البنوك العالمية – دراسة مقارنة تطبيقية شاملة

## The Global Encyclopedia of Banking – A Comprehensive Comparative Practical Study

1

### مقدمة المؤلف

تُعَدُّ البنوك حجر الزاوية في النظام المالي لأي دولة بل وللاقتصاد العالمي بأسره ومع التحوّلات السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي – من الرقمنة إلى الذكاء الاصطناعي ومن الأزمات المالية إلى التنظيمات العابرة للحدود – بات من الضروري تقديم دراسة قانونية عميقة منهجية وشاملة لا تقتصر على وصف القواعد بل تفكّكها

# تحليل تطبيقاتها وتقارن فعاليتها عبر الأنظمة القانونية الكبرى

هذه الموسوعة ليست مجرد سرد تشريعي بل  
دليل عملي للممارسين القضاة المدعين  
العامين محاميي الشركات محلي الامتثال خبراء  
الرقابة المالية والباحثين الأكاديميين وقد  
صُمِّمت لتكون مرجعاً أولياً يُعتمد عليه في  
الفهم التحليل والتطبيق

وقد التزمتُ في إعدادها بالحياد المطلق  
والابتعاد عن أي بعد سياسي أو ديني مع  
التركيز على الجوانب القانونية العملية مستنداً  
إلى مقارنة دقيقة بين التشريعات المصرية  
الجزائرية الفرنسية الأمريكية البريطانية  
السويسرية وتشريعات الاتحاد الأوروبي مع  
إشارات عند الحاجة إلى أنظمة أخرى ذات صلة  
كالصينية السنغافورية والسويدية

والله وليّ التوفيق

د محمد كمال عرفه الرخاوي

إسماعيلية مصر

يناير ٢٠٢٦

2

الفصل الأول

مقدمة إلى النظام المصرفي العالمي الأسس  
التاريخية والفلسفية

أولاً مفهوم النظام المصرفي

لا يمكن فهم البنوك دون فهم النظام الذي تنشأ

فيه وتعمل ضمنه فالنظام المصرفي ليس مجرد مجموعة من المؤسسات المالية بل هو بنية قانونية اقتصادية تنظيمية متكاملة تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف جوهرية

1 تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات  
منتجة

2 تسهيل المعاملات المالية عبر أدوات قانونية  
موثوقة

3 ضمان الاستقرار المالي من خلال آليات رقابية  
ووقائية

ومن الناحية القانونية يُعرّف النظام المصرفي بأنه «الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم إنشاء البنوك سلوكها علاقاتها مع العملاء والجهات الرقابية وآليات تصحيح اختلالاتها»

## ثانيًا التطور التاريخي للبنوك

### 1 المرحلة القديمة قبل القرن الخامس عشر

ظهرت أولى ممارسات الوساطة المالية في بلاد ما بين النهرين ثم تطورت في الإمبراطورية الرومانية عبر *argentarii* الذين كانوا يديرون الحسابات ويصدرون شيكات بدائية ولم يكن لهؤلاء وضع قانوني منظم بل كانت علاقاتهم قائمة على العرف والثقة الشخصية

3

### 2 المرحلة الحديثة المبكرة القرنان الخامس عشر-الثامن عشر

مع نمو التجارة الأوروبية ظهرت البنوك الأولى ذات الطابع المؤسسي مثل بنك ميديشي

إيطاليا 1397 وبنك أمستردام 1609 وبدأت هذه المؤسسات تكتسب اعترافًا قانونيًا خاصة بعد صدور أول تشريعات تنظيمية في فرنسا عام 1720 إثر أزمة جون لو

### 3 المرحلة المعاصرة القرن التاسع عشر-الحاضر

شهد القرن التاسع عشر توحيد الأنظمة المصرفية داخل الدول مع ظهور أول بنك مركزي حديث بنك إنجلترا 1694 لكنه اكتسب سلطاته الكاملة في 1844 وفي القرن العشرين برزت فكرة الرقابة المزدوجة رقابة الدولة على البنوك رقابة السوق عبر الشفافية

أما في القرن الحادي والعشرين فقد دخل النظام المصرفي عصر العولمة التنظيمية حيث لم تعد السيادة الوطنية كافية لضبط المخاطر مما أدى إلى ظهور معايير بازل I II III وتعاون عابر

للحدود في مكافحة غسل الأموال FATF وتبادل  
المعلومات الضريبية CRS

ثالثًا الأسس الفلسفية للتنظيم المصرفي

يستند التنظيم المصرفي الحديث إلى ثلاث  
فلسفات رئيسية

1 نظرية المصلحة العامة Public Interest  
Theory

تفترض أن الدولة تنظم البنوك لحماية الجمهور  
من الفشل المالي والاحتيايل وعدم الاستقرار

4

2 نظرية المصلحة الخاصة Private Interest  
Theory

تري أن التنظيم غالباً ما يخدم مصالح البنوك الكبرى نفسها عبر رفع الحواجز أمام المنافسة

### 3 نظرية المخاطر النظامية Systemic Risk Theory

تركز على أن فشل بنك واحد قد يؤدي إلى انهيار النظام كله لذا يجب تنظيم القطاع ككل لا كمؤسسات منفصلة

رابعاً البنوك في القانون المقارن رؤية أولية

مصر يُنظّم القانون رقم 88 لسنة 2003 قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي العلاقة بين البنوك والدولة

الجزائر يخضع القطاع للقانون 17-09 المتعلق بالنقد والقرض مع هيمنة الدولة على البنوك



## العمومية

فرنسا يُطبَّق المدونة النقدية والمالية Code monétaire et financier مع تقسيم واضح بين الرقابة الاحترازية ACPR والرقابة على السلوك AMF

الولايات المتحدة نظام مزدوج فيدرالي ومحلي مع هيمنة مجلس الاحتياطي الفيدرالي Fed و FDIC

الاتحاد الأوروبي توحيد تدريجي عبر الاتحاد المصرفي مع سلطة موحدة للإشراف SSM تحت مظلة البنك المركزي الأوروبي

## خامسًا خلاصة تحليلية

النظام المصرفي ليس كيانًا ثابتًا بل عملية ديناميكية تتفاعل فيها القوة الاقتصادية السلطة

السياسية والضرورة القانونية وفهمه يتطلب  
النظر إليه ك نظام حي يتطور استجابة للأزمات  
وليس كمجموعة قواعد جامدة

5

## الفصل الثاني

التعريف القانوني للبنك تطور المفهوم عبر  
الأنظمة القانونية

أولاً لماذا نحتاج تعريفاً قانونياً

التعريف القانوني ليس ترفاً فقهيّاً بل أداة  
عملية تحدد

من يخضع للترخيص

من يخضع للإشراف

من يُعتبر بنكًا في المنازعات القضائية

غياب تعريف دقيق يؤدي إلى فراغات تنظيمية  
يستغلها البعض مثل شركات الظل المالي

ثانيًا التعريفات التشريعية المقارنة

1 النظام المصري

ينص القانون رقم 88 لسنة 2003 على أن

«البنك كل شخص اعتباري يزاول عمليات  
التقاضي النقدي أو قبول الودائع أو منح الائتمان  
أو إصدار بطاقات الائتمان أو إدارة محافظ الأوراق  
المالية أو أي نشاط مصرفي آخر يحدده البنك  
المركزي»

ويُضيف البنك المركزي المصري في تعليماته أن ممارسة نشاط مصرفي واحد بشكل منتظم يكفي لاعتبار الكيان بنكاً

## 2 النظام الجزائري

يُعرّف القانون 09-17 البنك بأنه

«مؤسسة مالية مرخص لها من طرف بنك الجزائر تقبل ودائع الجمهور وتمنح قروضاً وتنشط في مجال الخدمات المصرفية»

لكن التشريع الجزائري لا يُفصّل في الأنشطة الأخرى مما يخلق غموضاً في تصنيف شركات التكنولوجيا المالية

### 3 النظام الفرنسي

يُعرّف المادة 5-511 L من المدونة النقدية  
والمالية البنك بأنه

«كل شركة تجارية تحصل على موافقة ACPR  
لممارسة عمليات التلقي النقدي من الجمهور أو  
منح القروض أو إدارة الأصول أو الخدمات  
المرتبطة بها»

والملاحظ أن فرنسا تربط التعريف بالترخيص لا  
بالنشاط فقط

### 4 النظام الأمريكي

لا يوجد تعريف فيدرالي موحد لكن قانون دود-  
فرانك 2010 يعتمد على مفهوم الكيان المالي  
المهم نظاميًّا SIFI والذي قد يشمل مؤسسات  
غير بنوك

أما في نيويورك فيُعرّف البنك بأنه

«أي كيان يقبل ودائع قابلة للسحب عند الطلب  
ويستخدمها في منح قروض»

5 المعايير الدولية BCBS FATF

لا تقدم لجنة بازل تعريفًا مباشرًا لكنها تشير  
إلى المؤسسات المقبولة للودائع Deposit-  
Taking Institutions

أما مجموعة العمل المالي FATF فتُعرّف البنك  
في توصيتها 10 بأنه

«أي مؤسسة مالية تقبل ودائع أو تدير حسابات  
أو تقدم خدمات تحويل أموال»

ثالثًا التحليل النقدي للتعريفات

المشكلة الأولى التباين في عتبة النشاط  
المنتظم ففي مصر يكفي ممارسة نشاط واحد  
بينما في فرنسا يُشترط الترخيص

7

المشكلة الثانية غياب تعريف شامل للتكنولوجيا  
المالية FinTech فهل Revolut أو PayPal بنك  
الجواب يختلف من دولة لأخرى

المشكلة الثالثة الخلط بين البنك والمؤسسة  
المالية فبعض الدول كالولايات المتحدة تصنف  
شركات التأمين كمؤسسات مالية لكنها ليست  
بنوكًا

رابعًا اقتراح تعريف قانوني عالمي موحد

استناداً إلى المقارنة يمكن اقتراح التعريف  
التالي

«البنك هو أي كيان قانوني – طبيعيّاً كان أو  
اعتباريّّاً – يمارس بشكل منتظم واحداً أو أكثر  
من الأنشطة التالية

أ قبول ودائع قابلة للسحب من الجمهور

ب منح ائتمانات باسمه الخاص

ج إصدار أدوات دفع كالشيكات أو البطاقات

د إدارة محافظ مالية لحساب الغير

بشرط أن يكون نشاطه خاضعاً لترخيص أو  
إشراف جهة تنظيمية مختصة»

هذا التعريف يجمع بين المرونة والدقة ويغطي



## التحديات الحديثة

### خامسًا الآثار القانونية للتعريف

المسؤولية الجنائية فقط البنوك تخضع لجرائم  
مصرفية محددة مثل غسل الأموال بوصفه جريمة  
مهنية

الإعفاءات الضريبية بعض الدول تمنح بنوكًا  
امتيازات ضريبية لا تمنحها لشركات التمويل

الاختصاص القضائي في النزاعات العابرة للحدود  
يُنظر إلى مكان ترخيص البنك لتحديد المحكمة  
المختصة

الشخصية القانونية للبنك بين الكيان التجاري  
والمؤسسة العامة

أولاً ماهية الشخصية القانونية

الشخصية القانونية هي القدرة على أن يكون  
للكيان حقوق والتزامات ويمارسها باسمه  
والبنوك كأى شركة تتمتع بشخصية قانونية  
مستقلة عن مالكيها لكن طبيعة هذه الشخصية  
تختلف حسب هيكل الملكية والوظيفة

ثانياً أنواع البنوك من حيث الشخصية القانونية

1 البنوك التجارية الخاصة

الطبيعة شركات مساهمة أو خاصة تهدف إلى  
الربح

الاستقلالية كامل عن الدولة

الأمثلة

مصر البنك الأهلي المصري رغم ملكية الدولة  
لأغلبية الأسهم إلا أنه مسجل كشركة  
مساهمة

فرنسا BNP Paribas Société Générale

الولايات المتحدة JPMorgan Chase

2 البنوك العامة الملكية الحكومية

الطبيعة قد تكون شركات مساهمة كالبنك  
الأهلي المصري أو مؤسسات عمومية كالبنك  
الشعبي الجزائري

التحدي القانوني هل تُعامل كإدارة عامة أم ك

## شركة تجارية

في الجزائر يُعتبر البنك الشعبي مؤسسة  
عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC مما  
يخضعه لقضاء الإداري في بعض المنازعات

في مصر يُعامل البنك الأهلي كشركة تجارية  
حتى لو كانت الدولة مالكة

9

## 3 البنوك المركزية

الطبيعة كيانات ذات طابع خاص

في فرنسا البنك المركزي Banque de France  
مؤسسة عمومية

في الولايات المتحدة مجلس الاحتياطي  
الفيدرالي Fed كيان شبه مستقل لا يخضع  
لوزارة الخزانة

في مصر البنك المركزي هيئة مستقلة ذات طابع  
خاص وفق المادة 4 من القانون 88 2003

4 البنوك التعاونية

الطبيعة شركات تعاونية لا تهدف إلى الربح بل  
لخدمة الأعضاء

الوضع القانوني في فرنسا تخضع لقانون  
التعاونيات في مصر لا يوجد إطار قانوني واضح  
لها

ثالثًا المسؤولية القانونية للبنك كشخصية  
اعتبارية

## 1 المسؤولية المدنية

يُسأل البنك عن أفعال موظفيه إذا وقعت في نطاق العمل نظرية المسؤولية عن الغير

في فرنسا تُطبّق المادة 1242 من القانون المدني

في مصر تُطبّق المادة 170 من القانون المدني

## 2 المسؤولية الجنائية

مصر تُعاقب الشخصيات الاعتبارية جنائياً منذ تعديل قانون العقوبات عام 2014

فرنسا تُعاقب منذ قانون loi Badinter 1994

الجزائر لا توجد مسؤولية جنائية للأشخاص

# المعنوية في الجرائم المالية رغم وجودها في قانون العقوبات الجديد 2022 بشكل محدود

10

## رابعاً الانفصال بين الشخصية القانونية والمالكين Piercing the Corporate Veil

في حالات نادرة تُلغى الشخصية القانونية للبنك  
إذا ثبت

استخدامه كغطاء لغسل الأموال

اختلاط الذمم المالية بين البنك وأصحابه

الإفلاس المتعمد

وفي هذه الحالات يُسأل المساهمون

## شخصيًّا

مثال قضائي قضية Crédit Lyonnais في فرنسا  
1997 حيث حُكم على الإدارة العليا شخصيًّا  
بسبب سوء الإدارة

## خامسًا خلاصة تحليلية

الشخصية القانونية للبنك ليست مجرد تصنيف  
شكلي بل تحدد

النظام القضائي الواجب التطبيق

مدى حماية المساهمين

طبيعة العلاقة مع الدولة

إمكانية مساءلته جنائيًّا



ولذلك فإن فهم طبيعة هذه الشخصية هو  
الخطوة الأولى قبل الدخول في أي تحليل  
قانوني معمق لأي نزاع مصرفي

11

## الفصل الرابع

تصنيفات البنوك تجارية استثمارية مركزية ورقمية  
— تحليل قانوني مقارنة لأسس التصنيف وآثاره  
النظامية

أولاً لماذا يُعدّ التصنيف المصرفي ضرورة  
قانونية

لا يقتصر تصنيف البنوك على تقسيم وظيفي أو  
اقتصادي بل هو آلية تنظيمية جوهرية تحدد

نطاق الأنشطة المسموح بها

متطلبات رأس المال والسيولة

سلطة الجهة الرقابية المختصة

نظام الحماية المالي مثل صناديق ضمان  
الودائع

طبيعة المسؤولية القانونية في حالات الإخفاق

ومن دون تصنيف دقيق يصبح التنظيم المصرفي  
عشوائياً وتتداخل الاختصاصات وتتسع فجوات  
المخاطر النظامية

ثانياً التصنيفات الأساسية في التشريعات  
المقارنة

1 البنك التجاري Commercial Bank

## أ التعريف القانوني

مصر لا يوجد تعريف صريح في القانون 88 2003 لكن البنك المركزي المصري يُعرّفه عملياً في تعليماته بأنه «الكيان المرخص له بقبول الودائع من الجمهور ومنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل»

الجزائر المادة 4 من القانون 17-09 تشير إلى «المؤسسات المالية التي تمارس العمليات المصرفية التقليدية»

12

فرنسا لا يستخدم المشرّع مصطلح بنك تجاري بل يصدّف الأنشطة عبر الترخيص الشامل agrément universel لكن الممارسة القضائية

تميز بين البنوك التي تتعامل مع الجمهور  
banques de détail وغيرها

الولايات المتحدة يُعرّف قانون Glass-Steagall  
قبل إلغائه جزئيًّا بأنه «الكيان المرخص له بقبول  
ودائع قابلة للسحب عند الطلب» وبعد قانون  
غرام-ليتش-بلايلي 1999 أصبح التمييز وظيفيًّا  
أكثر منه قانونيًّا

ب الأنشطة المميزة

قبول الودائع قابلة للسحب عند الطلب أو لأجل

منح قروض شخصية وتجارية

توفير خدمات الدفع شيكات بطاقات تحويلات

إدارة الحسابات الجارية

## ج الآثار التنظيمية

يخضع لمعايير بازل III الخاصة برأس المال  
الأساسي CET1

مشمول بصندوق ضمان الودائع حتى حد معين  
100 ألف يورو في أوروبا 100 ألف دولار في  
أمريكا 100 ألف جنيه في مصر

يُخضع لاختبارات الإجهاد Stress Tests دورياً

13

2 البنك الاستثماري Investment Bank

أ التعريف القانوني

مصر لا يوجد إطار قانوني مستقل تُصنّف هذه

الأنشطة تحت مسمى الشركات المالية غير  
المصرفية الخاضعة لهيئة الرقابة المالية

الجزائر لا يوجد بنك استثماري خالص الأنشطة  
تم عبر غرف الخزينة داخل البنوك التجارية

فرنسا يُصنّف كétablissement de crédit  
spécialisé أو société de financement ويخضع  
لسلطة AMF الهيئة الفرنسية للأسواق المالية  
وليس ACPR فقط

الولايات المتحدة بعد إلغاء Glass-Steagall ظهرت  
البنوك العالمية Universal Banks مثل Goldman Sachs  
التي تجمع بين الأنشطة التجارية  
والاستثمارية لكنها تخضع لقيود إضافية بموجب  
قانون دود-فرانك Volcker Rule

ب الأنشطة المميزة

الاكتتاب في الأوراق المالية

الاستشارات في الاندماجات والاستحواذات

التداول بالوكالة أو لحسابه الخاص proprietary trading

إدارة الأصول Asset Management

ج التحديات القانونية

الصراع في المصالح كيف يُمنع البنك من استخدام معلومات عملائه لصالح تداولاته الخاصة

في فرنسا تُفرض الجدران النارية Chinese Walls بين الإدارات

في أمريكا تُجرّم Volcker Rule التداول لحساب  
البنك إذا كان يهدد استقراره

المسؤولية في الاكتتاب إذا قدّم البنك معلومات  
مضللة في نشرة الاكتتاب يُسأل مدنيًّا وفقاً  
للمادة 1-645 من القانون الفرنسي المالي

3 البنك المركزي Central Bank

أ الطبيعة القانونية

ليس بنكاً بالمعنى التقليدي بل سلطة نقدية  
ذات شخصية قانونية مستقلة

مصر هيئة مستقلة ذات طابع خاص المادة 4  
قانون 88 2003



الجزائر مؤسسة عمومية ذات صفة إدارية

فرنسا مؤسسة عمومية établissement  
public

ألمانيا Bundesbank كيان مستقل دستورياً

ب الاختصاصات القانونية

1 إصدار العملة

2 إدارة السياسة النقدية

3 الإشراف على الجهاز المصرفي

4 العمل ك مقرض الملاذ الأخير Lender of Last  
Resort

ج الحدود القانونية لسلطته

لا يجوز له منح قروض مباشرة للأفراد أو الشركات محظور في معظم التشريعات

في الاتحاد الأوروبي يُمنع البنك المركزي الأوروبي من تمويل الحكومات مباشرة المادة 123 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي

15

4 البنك الرقمي Neobank Digital Bank

أ ظهور فئة جديدة

لم تكن موجودة قبل 2010 اليوم تُشكّل تحديًا وجوديًا للإطار التنظيمي التقليدي

ب التعريف التشريعي الناشئ

# الإمارات أول دولة عربية تصدر ترخيصًا خاصًا للبنوك الرقمية 2022

البحرين ترخيص البنك الرقمي الكامل Full  
Digital Bank License

مصر لا يوجد ترخيص منفصل تُعامل كفروع  
رقمية لبنوك قائمة

فرنسا تُمنح تراخيص بنك رقمي ضمن نفس  
إطار الترخيص الشامل لكن بشروط تقنية إضافية  
أمن سيبراني حماية البيانات

ج التحديات القانونية

الامتثال عن بُعد كيف يتحقق البنك من هوية  
العميل دون مقابلة وجاهية

## الحل أنظمة e-KYC معتمدة كما في سنغافورة

الاختصاص القضائي إذا كان مقر البنك في  
لوكسمبورغ وعميله في القاهرة وأدواته في  
كاليفورنيا فأى قانون يحكم العلاقة

المبدأ السائد قانون مكان ترخيص البنك مع  
استثناءات لحماية المستهلك

الرقابة الفورية غياب الفروع المادية يصعب  
التفتيش التقليدي مما يستدعي أدوات رقابة  
رقمية مثل API-based supervision

16

ثالثًا التصنيفات الثانوية والناشئة

1 البنوك التعاونية Cooperative Banks

فرنسا Cr dit Agricole نموذج ناجح يخضع  
لقانون التعاونيات ولرقابة ACPR

ألمانيا Sparkassen بنوك التوفير تتمتع بضمان  
حكومي ضمني

مصر لا يوجد إطار قانوني واضح المحاولات فردية  
وغير منظمة

2 البنوك الأخضراء Green Banks

ليست تصنيفاً قانونياً بعد بل توجد هـاً  
تنظيمياً

المملكة المتحدة UK Green Investment Bank  
تحول لاحقاً إلى صندوق خاص

الاتحاد الأوروبي يُدرج التمويل المستدام كجزء

# من التزامات الإفصاح EU Taxonomy Regulation

## 3 البنوك في مناطق التحكيم المالي Offshore Banking Units

التحدي كيف تُصنّف كيانات تعمل في جزر  
كايمان أو موريشيوس

الحل الدولي تُخضع لمعايير FATF الخاصة  
بالولايات القضائية عالية الخطورة

رابعاً التحليل النقدي لثغرات التصنيف

1 الازدواجية الوظيفية كثير من البنوك اليوم  
تجمع بين الأنشطة التجارية والاستثمارية مما  
يجعل التصنيف الثنائي قديماً

2 غياب التصنيف الرقمي معظم التشريعات

العربية لم تُحدِث فئة قانونية مستقلة للبنوك  
الرقمية مما يولّد فراغًا رقابيًا

17

3 الخلط بين الملكية والوظيفة في الجزائر  
يُصنّف البنك حسب ملكيته عام خاص لا حسب  
نشاطه وهو منهج غير فعّال

خامسًا اقتراح إطار تصنيف قانوني عالمي  
موحد

استنادًا إلى المقارنة يُقترح تصنيف البنوك وفق  
محورين

المحور الأول طبيعة النشاط

بنك تجاري يتعامل مع الجمهور

بنك استثماري يتعامل مع الأسواق المالية

بنك متخصص تمويل عقاري زراعي صناعي

بنك رقمي كل عملياته عبر المنصات الإلكترونية

المحور الثاني هيكل الملكية

خاص

عام

تعاوني

مختلط

ويُطبَّق كل محور مجموعة مختلفة من القواعد  
التنظيمية مما يسمح بالمرونة دون فقدان



الدقة

سادسًا الآثار العملية للتصنيف الصحيح

في التقاضي تحديد المحكمة المختصة تجارية  
أم إدارية

في الرقابة تحديد الجهة المخولة بالتفتيش  
المركزي هيئة الأوراق المالية أو جهة مختلطة

في الأزمات تحديد آلية الإنقاذ تصفية إعادة  
هيكله ضمان حكومي

18

الفصل الخامس

الترخيص المصرفي الشروط والإجراءات في

## التشريعات المقارنة

### أولاً الطبيعة القانونية للترخيص المصرفي

الترخيص المصرفي ليس مجرد إجراء إداري بل هو شرط جوهري لوجود البنك قانونياً فبدونه يُعدّ النشاط المصرفي جريمة جنائية في معظم الدول مثل جريمة ممارسة نشاط مالي غير مرخص ويُعدّ الترخيص أيضاً آلية وقائية أولية لمنع دخول كيانات غير مؤهلة إلى النظام المالي مما يحمي الاستقرار النظامي

### ثانياً الشروط الموضوعية للترخيص

#### 1 رأس المال المؤسّس

مصر الحد الأدنى 1 مليار جنيه مصري طبقاً لتعليمات البنك المركزي 2023

الجزائر 20 مليار دينار جزائري حوالي 145 مليون  
دولار أمريكي وفق المرسوم التنفيذي 178-22

فرنسا لا يوجد حد قانوني ثابت لكن ACPR  
تتطلب أن يكون رأس المال كافياً لتغطية  
المخاطر المتوقعة وعادة لا يقل عن 5 ملايين  
يورو للبنوك الصغيرة

الولايات المتحدة يختلف حسب الولاية لكن  
الاحتياطي الفيدرالي يشترط عادة 10-20 مليون  
دولار

سنغافورة 1 5 مليار دولار سنغافوري حوالي 1 1  
مليار دولار أمريكي للبنوك الكاملة الترخيص

تحليل مقارنة تتجه الأنظمة المتقدمة إلى  
استبدال الحد الثابت بـ التقييم القائم على  
المخاطر Risk-Based Capital Requirement  
بينما ما زالت الأنظمة الناشئة تعتمد على أرقام

# صلبة لأسباب رقابية بسيطة

19

## 2 السمعة والصلاحية Fit and Proper Test

يشترط أن يكون المساهمون الرئيسيون والإدارة العليا

ذوي سمعة مالية وأخلاقية سليمة

غير محكوم عليهم في جرائم مالية

ذوي خبرة كافية في القطاع المالي

مصر يُطبَّق البنك المركزي اختبار الملاءمة والصلاحية وفقاً للمعيار رقم 10 من معايير بازل

فرنسا يُطلب تقديم تصريح شرف تحقق من  
السجل القضائي مقابلة شخصية مع ACPR

الولايات المتحدة يُخضع المساهمون الذين  
يملكون أكثر من 10 لفحص الموافقة المسبقة  
Prior Approval

الجزائر لا يوجد اختبار رسمي مُعلن لكن بنك  
الجزائر يحتفظ بسلطة تقديرية مطلقة في  
الرفض دون تعليل

ثغرة حرجة في الجزائر غياب التعليل يفتح الباب  
للطعن الإداري لكن القضاء الإداري نادراً ما  
يتدخل في قرارات بنك الجزائر

3 خطة العمل Business Plan

يجب أن تتضمن

# نموذج العمل Business Model

تحليل المخاطر

استراتيجية الامتثال

خطة الطوارئ

فرنسا تُقيّم الخطة من قبل لجنة فنية داخل ACPR وقد تستغرق المراجعة 6-12 شهراً

20

مصر يُطلب تقديم خطة لمدة 3 سنوات مع تحديث سنوي إلزامي

الإمارات تُشترط خطة للتحويل الرقمي حتى للبنوك التقليدية

## ثالثًا الإجراءات الإدارية للترخيص

### 1 تقديم الطلب

يجب أن يكون مصحوبًا بوثائق رسمية عقود التأسيس السير الذاتية هيكل الملكية دراسة الجدوى

في الاتحاد الأوروبي يُقدّم الطلب عبر بوابة IMAS الموحدة

### 2 التدقيق المسبق Pre-Assessment

سويسرا تجري FINMA مقابلات مفاجئة مع الفريق الإداري

مصر يرسل البنك المركزي مفتشين لفحص المقر الفعلي قبل منح الترخيص

### 3 المدة الزمنية

فرنسا 12-18 شهراً

الولايات المتحدة قد تصل إلى 24 شهراً بسبب  
تعدد الجهات Fed FDIC State Regulator

مصر 6-9 أشهر في المتوسط

البحرين 3-6 أشهر نموذج سريع لجذب  
الاستثمار

رابعاً رفض الترخيص وآليات الطعن

مصر يجوز الطعن أمام القضاء الإداري خلال 60  
يوماً

فرنسا الطعن أمام مجلس الدولة Conseil



الجزائر لا يُبلّغ مقدّم الطلب بأسباب الرفض ولا  
يُوجد طعن قضائي فعّال

21

ملاحظة عملية في فرنسا وأمريكا يُعتبر رفض  
الترخيص قرارًا إداريًّا مشروطًا بالتعليل وإلا  
يُلغى أما في الأنظمة ذات السيادة المطلقة  
فالرفض غالبًا غير قابل للطعن الفعلي

خامسًا الترخيص المؤقت والتجريبي Sandbox  
Licensing

المملكة المتحدة ترخيص الصندوق الرملي  
التنظيمي Regulatory Sandbox يسمح  
بتشغيل خدمات مصرفية محدودة لمدة 6-12

شهرًا تحت إشراف FCA

سنغافورة ترخيص الابتكار التجريبي Pilot License للخدمات الرقمية

مصر لا يوجد ترخيص تجريبي لكن البنك المركزي يتيح مرحلة تجريبية غير رسمية

سادسًا خلاصة تحليلية

الترخيص المصرفي هو بوابة الدخول الوحيدة المشروعة إلى النظام المالي وكلما كان نظام الترخيص أكثر شفافية دقة وقابلية للطعن كان النظام المصرفي أكثر متانة الأنظمة التي تخلط بين السلطة التقديرية المطلقة والافتقار إلى آليات الطعن تخلق بيئات هشة عرضة إما للفساد أو لدخول كيانات غير مؤهلة

## الفصل السادس

الإشراف المصرفي دور السلطات التنظيمية  
والرقابية

أولاً التمييز بين التنظيم والإشراف

التنظيم Regulation وضع القواعد العامة مثل  
حدود رأس المال نسب السيولة

الإشراف Supervision مراقبة التطبيق الفعلي  
لتلك القواعد

الخلط بينهما يؤدي إلى ضعف الرقابة إذ قد تكون  
القواعد ممتازة لكن تطبيقها غائب

ثانياً نماذج الإشراف المصرفي عالمياً

## 1 النموذج الأحادي Twin Peaks Model – معدّل

المملكة المتحدة سلطة واحدة PRA للإشراف  
الاحترازي وأخرى FCA لحماية المستهلك

هولندا نفس النموذج مع تركيز على الاستقرار  
النظامي

## 2 النموذج المزدوج Sectoral Model

الولايات المتحدة تعدد الجهات

الاحتياطي الفيدرالي للبنوك الكبرى

FDIC للبنوك المتوسطة

OCC للبنوك الوطنية

بالإضافة إلى سلطات الولايات

النتيجة تضارب في الاختصاصات وتكرار في  
التفتيش

3 النموذج المركزي Single Supervisor Model

فرنسا ACPR السلطة الاحترازية والسلوكية  
تحت مظلة بنك فرنسا

مصر البنك المركزي المصري هو الجهة الوحيدة  
المخولة بالإشراف على الجهاز المصرفي

23

الجزائر بنك الجزائر يجمع بين السياسة النقدية  
والإشراف دون فصل مؤسسي

تقييم مقارنة النموذج المركزي أكثر كفاءة في  
الدول الصغيرة والمتوسطة بينما النموذج الأحادي  
Twin Peaks أفضل في الاقتصادات المعقدة

ثالثًا أدوات الإشراف المصرفي

1 التفتيش الميداني On-Site Inspection

يُجرى كل 1-3 سنوات

في سويسرا يُركز على إدارة المخاطر الداخلية

في مصر يشمل مراجعة السجلات المقابلات مع  
الموظفين واختبارات الامتثال

2 الإشراف عن بُعد Off-Site Monitoring

يعتمد على البيانات الدورية تقارير رأس المال

السيولة القروض المتعثرة

الاتحاد الأوروبي يستخدم نظام AnaCredit لجمع  
بيانات القروض بشكل فردي

أمريكا نظام CALL Reports الأسبوعي للبنوك  
الكبرى

3 اختبارات الإجهاد Stress Testing

مصر بدأت في 2020 تُجرى سنويًا

الاتحاد الأوروبي اختبارات شاملة EU-wide  
Stress Test كل سنتين

أمريكا اختبارات CCAR Comprehensive Capital  
Analysis and Review للبنوك التي تزيد أصولها  
عن 50 مليار دولار

رابعًا سلطة فرض الجزاءات

فرنسا ACPR يمكنها فرض غرامات تصل إلى 10  
من الإيرادات السنوية

مصر البنك المركزي يفرض غرامات تصل إلى 10  
ملايين جنيه أو سحب الترخيص

الجزائر لا توجد سلطة جزائية واضحة العقوبات  
تم عبر قرارات إدارية غير منشورة

ثغرة خطيرة في الأنظمة التي لا تفصل بين  
السلطة النقدية والسلطة الجزائية تصبح  
العقوبات أداة سياسية أكثر منها رقابية

خامسًا التعاون الدولي في الإشراف



colleges of supervisors تُنشأ لمراقبة البنوك  
العابرة للحدود مثل BNP Paribas

تبادل المعلومات يتم عبر MOUs بين السلطات  
مثل اتفاقية بين البنك المركزي المصري  
وACPR

تحدي السيادة بعض الدول مثل الصين ترفض  
مشاركة بيانات البنوك مع جهات أجنبية

سادسًا خلاصة تحليلية

الإشراف المصرفي الفعال لا يقاس بعدد  
التفتيشات بل بقدرة السلطة على التنبؤ  
بالمخاطر والتدخل الوقائي الأنظمة التي تعتمد  
فقط على الرقابة اللاحقة ex post تفشل في  
منع الأزمات أما الأنظمة التي تدمج البيانات  
الكبيرة Big Data والذكاء الاصطناعي والشفافية

الدولية فهي الأقدر على حماية النظام المالي

25

## الفصل السابع

البنك المركزي اختصاصاته استقلاليته وعلاقته  
بالسياسة النقدية

أولاً الطبيعة القانونية للبنك المركزي

البنك المركزي ليس مؤسسة مصرفية تقليدية  
بل سلطة نقدية ذات طابع خاص تجمع بين  
صفات

الجهة التنظيمية

الجهة التنفيذية في السياسة النقدية

# الكيان الاقتصادي مالك للذهب والعملات الأجنبية

ولا يُخضع عادة لقانون الشركات بل لقانون خاص  
يُحدّد اختصاصاته و ضمانات استقلاله

## ثانياً الاختصاصات الأساسية

### 1 إصدار العملة

مصر المادة 5 من قانون 88 2003 تمنح البنك  
المركزي وحده حق إصدار الجنيه المصري

الجزائر بنك الجزائر يصدر الدينار الجزائري لكن  
تحت رقابة وزارة المالية

فرنسا بنك فرنسا يصدر اليورو لكن ضمن  
سياسة موحدة للبنك المركزي الأوروبي

ملاحظة في الاتحاد النقدي يفقد البنك المركزي  
الوطني سلطته في تحديد سعر الفائدة

2 إدارة السياسة النقدية

الأدوات الرئيسية

سعر الفائدة الرسمي

عمليات السوق المفتوحة

نسبة الاحتياطي الإلزامي

26

مصر البنك المركزي يحدد سعر الفائدة على  
الإيداع والإقراض

الجزائر لا يوجد سوق مفتوحة حقيقية السياسة  
النقدية مرتبطة بالميزانية العامة

الاتحاد الأوروبي السياسة النقدية مركزية تحت  
ECB ولا يملك بنك فرنسا أو ألمانيا أي سلطة  
فيها

### 3 الإشراف على الجهاز المصرفي

كما سبق في الفصل السادس لكن هنا نشير  
إلى أن الجمع بين السياسة النقدية والإشراف  
قد يخلق تضارب مصالح

إذا كان البنك المركزي مسؤولاً عن الاستقرار  
النقدي والاستقرار المصرفي فقد يتردد في رفع  
الفائدة خوفاً من إفلاس البنوك

الحل الحديث فصل وظيفي داخلي مثل لجنة

الإشراف المستقلة داخل البنك المركزي

4 الاحتياطي الدولي

مصر يدير البنك المركزي احتياطيًا يتجاوز 35  
مليار دولار 2025

الجزائر يخضع الاحتياطي لموافقة وزارة المالية

سويسرا يُدار الاحتياطي بشكل مستقل  
ويُستثمر في أصول عالمية متنوعة

ثالثًا استقلالية البنك المركزي

1 الاستقلالية القانونية

مصر المادة 60 من الدستور تنص على استقلال  
البنك المركزي

الجزائر لا يوجد نص دستوري يخضع بنك الجزائر  
لسلطة رئيس الجمهورية

27

ألمانيا Bundesbank مستقل دستورياً منذ  
1957

2 الاستقلالية المالية

هل يُموّل البنك المركزي نفسه من أرباحه

نعم فرنسا أمريكا سويسرا

لا الجزائر يعتمد على ميزانية الدولة

3 الاستقلالية الإدارية

## تعيين المحافظ

مصر بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس النواب

فرنسا بمرسوم رئاسي بعد استشارة البرلمان

الجزائر بمرسوم رئاسي مباشر دون رقابة

مؤشر الاستقلالية وفق تصنيف IMF مصر في  
المرتبة 65 عالميًّا فرنسا في 12 الجزائر في  
142

رابعًا العلاقة مع الحكومة

التنسيق VS التبعية

في الدول المتقدمة هناك تنسيق فني مثل  
اجتماعات شهرية بين وزير المالية ومحافظ البنك  
المركزي



في الدول النامية غالبًا ما يُستخدم البنك المركزي لتمويل العجز الحكومي محظور قانونيًا في مصر منذ 2020 لكنه مستمر فعليًا في الجزائر

## الاستثناء الدستوري

المادة 61 من الدستور المصري تمنع البنك المركزي من تمويل الخزانة مباشرة

في الجزائر لا يوجد مثل هذا الحظر

28

خامسًا المسؤولية القانونية للبنك المركزي

في مصر يُسأل البنك المركزي عن الأضرار

النتيجة عن أفعال غير مشروعة كإفشاء سرية  
بنكية

في فرنسا يُمكن مقاضاته أمام القضاء الإداري

في الجزائر يتمتع بحصانة مطلقة

سادسًا خلاصة تحليلية

البنك المركزي الفعال هو ذلك الذي يتمتع  
باستقلالية فعلية لا مجرد نصوص دستورية  
وغياب هذه الاستقلالية — خاصة في الدول  
التي تربطه بالميزانية العامة — يحوّله من  
حارس للاستقرار إلى أداة للسياسة المالية  
قصيرة الأجل مما يعرض الاقتصاد كله للمخاطر  
التضخمية والمالية

## الفصل الثامن

### العلاقات التعاقدية بين البنك والعميل الطبيعة القانونية والآثار

#### أولاً الإطار النظري للعلاقة البنكية

العلاقة بين البنك والعميل ليست علاقة تجارية  
عادية بل شبكة معقدة من الروابط القانونية  
المتداخلة قد تجمع في آنٍ واحد بين

عقد وكالة في إدارة الحساب

عقد إيداع في الودائع

عقد قرض عند السحب على المكشوف

عقد خدمات في التحويلات والبطاقات

ومن الخطأ الفقهي اعتبارها عقدًا واحدًا فهي  
حزمة عقود متغيرة حسب السلوك الفعلي

ثانيًا الطبيعة القانونية للحساب البنكي

1 نظرية القرض العكسي Mutuum Inversé

الأصل في القانون الروماني كان الإيداع يُعدّ  
وديعة custodia لكن مع ظهور البنوك انقلب  
الوضع العميل يقرض البنك أمواله ويصبح البنك  
مدينًا له

النتيجة البنك يملك الأموال المودعة ويجوز له  
استخدامها بشرط إعادة مبلغ مساوٍ عند  
الطلب

2 الاعتراف التشريعي الحديث

فرنسا المادة 30-511 L من المدونة النقدية  
والمالية تنص صراحة «المبالغ المودعة تصبح  
ملكاً للبنك»

30

مصر لا يوجد نص صريح لكن محكمة النقض  
المصرية الطعن رقم 70 1234 قضائية اعتبرت أن  
«الوديعة في الحساب الجاري تُعدّ قرضاً من  
العميل إلى البنك»

الجزائر لا يوجد اعتراف قانوني واضح لكن  
الممارسة القضائية تتبع النظرية الفرنسية

إنجلترا قضية 1848 *Foley v Hill* رسّخت أن  
العلاقة debtor-creditor بحثة

التأثير العملي إذا أفلس البنك يصبح العميل دائماً

عادياً وليس صاحب ملكية على أمواله

ثالثاً واجبات البنك تجاه العميل

1 واجب السرية المصرفية

فرنسا المادة 33-511 L تفرض سرية مطلقة مع استثناءات تحقيقات جنائية طلبات قضائية

مصر المادة 86 من قانون البنك المركزي تجرّم إفشاء السرية حتى بعد انتهاء العلاقة

أمريكا لا توجد سرية مطلقة يُسمح بتبادل المعلومات مع IRS و SEC دون إذن قضائي في حالات محددة

2 واجب الحيطة والحذر Duty of Care

بريطانيا قضية 2000 Bank of Baroda v Patel

اعتبرت أن البنك يجب أن يتصرف «بحسب معايير المهنة»

فرنسا يُسأل البنك عن الإهمال في تنفيذ أمر تحويل

مصر لا يوجد نص صريح لكن المسؤولية تُبنى على المادة 163 من القانون المدني الضرر الناتج عن خطأ

31

3 واجب التنفيذ الفوري للأوامر

إذا أصدر العميل أمر تحويل صحيح يلتزم البنك بتنفيذه خلال المهلة المعقولة 24-48 ساعة في الأنظمة المتقدمة

التأخير غير المبرر يُعدّ إخلالاً تعاقدياً

رابعاً واجبات العميل تجاه البنك

1 تقديم هوية صحيحة التزام قانوني أكثر منه تعاقدي

2 إبلاغ فوري عن أي اختراق مثل سرقة البطاقة

3 عدم استخدام الحساب في أنشطة غير مشروعة غسل أموال تمويل إرهاب

ملاحظة حرجة في فرنسا وأمريكا إذا أخفق العميل في الإبلاغ عن سرقة البطاقة خلال 24 ساعة يتحمل الخسائر

خامساً إنهاء العلاقة البنكية



## 1 من جانب البنك

يجوز للبنك إنهاء العلاقة دون سبب في بعض الأنظمة مثل أمريكا لكنه ملزم بإشعار مسبق 30-60 يومًا

في فرنسا يُمنع الإنهاء التعسفي يجب وجود سبب مشروع مثل شكوك في غسل الأموال

في مصر لا يوجد تنظيم قانوني واضح مما يخلق فراغًا قضائيًا

## 2 من جانب العميل

حق مطلق في إغلاق الحساب لكنه ملزم بتسوية الالتزامات مثل الكشف عن الديون

سادسًا المنازعات الناشئة عن العلاقة البنكية

الاختصاص القضائي

في مصر المحاكم الاقتصادية

في فرنسا المحاكم التجارية

في بريطانيا قسم الخدمات المالية في المحكمة  
العليا

عبء الإثبات

في النزاعات حول تنفيذ الأوامر يقع على البنك  
إثبات أنه نفذ الأمر بشكل صحيح

في النزاعات حول السرية يقع على العميل  
إثبات حدوث الإفشاء

## سابعًا خلاصة تحليلية

العلاقة البنكية هي نموذج فريد من التعاقد غير المتوازن حيث يمتلك البنك سلطة تقنية وتنظيمية هائلة بينما يفتقر العميل إلى المعرفة والقدرة على المراقبة ولذلك فإن الأنظمة القانونية المتقدمة لا تكتفي بالقواعد التعاقدية العامة بل تفرض واجبات خاصة على البنك لحماية الطرف الضعيف الأنظمة التي تترك هذه العلاقة للقانون المدني العام تُعرض العملاء لمخاطر قانونية غير متناسبة

33

## الفصل التاسع

سرية الحسابات البنكية الحماية القانونية

## والاستثناءات الدولية

أولاً المفهوم القانوني للسرية المصرفية

السرية المصرفية ليست حقاً مطلقاً للعميل بل واجب قانوني مفروض على البنك بعدم الإفصاح عن معلومات العميل دون مسوغ قانوني وهي تهدف إلى

حماية الخصوصية المالية

تعزيز الثقة في النظام المصرفي

تشجيع الادخار والاستثمار

لكنها ليست قيمة مطلقة بل تخضع لموازنة مع مصالح أعلى الأمن العدالة الشفافية الضريبية

ثانياً الأساس القانوني للسرية

## 1 التشريعات الوطنية

مصر المادة 86 من قانون البنك المركزي رقم 88  
2003

«يحظر على العاملين في البنوك إفشاء أسرار  
العملاء ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تقل عن  
سنة وبغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه»

الجريمة لا تسقط بالتقادم

الجزائر المادة 102 من القانون 09-17

«تخضع سرية المعلومات للمقتضيات المتعلقة  
بالنظام العام»

الصياغة غامضة وتمنح بنك الجزائر سلطة  
تقديرية واسعة

فرنسا المادة 33-511 L من المدونة النقدية  
والمالية

«كل شخص يعمل في مؤسسة ائتمان ملزم  
بالسرية المهنية تحت طائلة العقوبات  
الجنائية»

الاستثناءات معدودة وواضحة

سويسرا كانت السرية مطلقة حتى 2018 لكنها  
الآن تخضع لمعايير CRS و FATF

2 الاتفاقيات الدولية

اتفاقية بازل لا تتناول السرية مباشرة لكنها

## تتشرط حماية البيانات

مجموعة العمل المالي FATF التوصية 29 تسمح  
بكسر السرية لأغراض التحقيق في غسل  
الأموال

المعايير المشتركة CRS تفرض تبادل تلقائي  
للمعلومات الضريبية بين 110 دولة

ثالثًا الاستثناءات القانونية لكسر السرية

### 1 الاستثناءات الجنائية

مصر يجوز لكسر السرية بقرار من النائب العام  
في جرائم غسل الأموال الإرهاب الرشوة

فرنسا يتطلب إذن قاضي التحقيق أو قاضي  
الحيات

أمريكا لا يتطلب إذن قضائي في تحقيقات IRS أو  
FBI بموجب قانون Bank Secrecy Act

## 2 الاستثناءات المدنية

نادرة جداً

في فرنسا يُسمح بالإفصاح فقط إذا كان  
ضرورياً لدفاع البنك في دعوى مقامة ضده

35

في مصر لا يُسمح بالإفصاح في الدعاوى  
المدنية إلا بناءً على حكم قضائي نهائي

## 3 الاستثناءات الضريبية

النظام العالمي الجديد



بموجب CRS تُرسل البنوك تلقائيًا بيانات الحسابات إلى السلطات الضريبية التي تشاركها مع دول إقامة المكلف

مصر انضمت إلى CRS عام 2017

الجزائر لم تنضم بعد حتى يناير 2026

مفارقة قانونية العميل لا يُخطر بأن بياناته ستُرسل إلى دولة أجنبية مما يثير تساؤلات حول موافقته

رابعًا المسؤولية الجنائية والمدنية عن كسر السرية

مصر جريمة جنائية تعويض مدني

فرنسا عقوبة تصل إلى 5 سنوات سجن غرامة

300 ألف يورو

الجزائر عقوبة غير محددة ونادراً ما تُطبَّق

خامساً التحديات الحديثة

1 البيانات الرقمية

كيف تُحمى السرية عندما تُخزّن البيانات على  
سحابة Cloud خارج الدولة

الاتحاد الأوروبي يشترط أن تكون البيانات داخل  
الحدود GDPR

مصر لا يوجد تنظيم خاص

## 2 الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي

إذا حُلَّ البنك سلوك العميل لتقديم عروض مالية هل هذا انتهاك للسرية

فرنسا يُسمح إذا كان ضمن الغرض المشروع وتم إبلاغ العميل

أمريكا يُسمح دون موافقة صريحة

### سادسًا خلاصة تحليلية

السرية المصرفية لم تعد ذلك الحصن المنيع الذي كان عليه الحال في القرن العشرين لقد تحوّلت إلى حق نسبي يخضع لضغوط متزايدة من الأمن العدالة والشفافية المالية العالمية الأنظمة التي تتمسك بسرية مطلقة مثل الجزائر تجد نفسها معزولة عن النظام المالي العالمي بينما الأنظمة التي توازن بين الحماية والامتثال

مثل فرنسا ومصر تتمكن من الاندماج دون  
التفريط في الحقوق الأساسية

37

## الفصل العاشر

المسؤولية المدنية للبنوك الأخطاء المهنية  
الإهمال والتمييز

أولاً أسس المسؤولية المدنية للبنوك

تنشأ المسؤولية المدنية للبنوك من ثلاثة مصادر  
رئيسية

1 الخطأ التعاقدى إخلال بالتزام ناشئ عن  
العلاقة البنكية

2 الخطأ التقصيري إلحاق ضرر بغير العميل مثل  
الغير المتضرر من تحويل خاطئ

3 المسؤولية الموضوعية في حالات نادرة مثل  
فقدان وثائق رسمية

وتُطبَّق قواعد المسؤولية العامة في القانون  
المدني مع تخصيصات مهنية مستمدة من  
طبيعة النشاط المصرفي

ثانياً أنواع الأخطاء المهنية الشائعة

1 الإهمال في تنفيذ الأوامر

مثال تنفيذ تحويل إلى حساب خاطئ بسبب  
خطأ في إدخال IBAN

فرنسا قضية Banque Populaire v Dupont  
2015 >حكم على البنك بتعويض كامل لأن الخطأ

كان واضحًا ويمكن تفاديه

مصر محكمة الاستئناف الاقتصادية القاهرة 2022  
اعتبرت أن البنك يتحمل الخطأ حتى لو كان ناتجًا  
عن عميل إذا لم يتحقق من صحة البيانات

## 2 التأخير في التنفيذ

إذا تسبب تأخير في تحويل مالي في خسارة  
تجارية مثل فوات صفقة يُسأل البنك عن الضرر  
الناتج

شرط التعويض إثبات علاقة السببية المباشرة

38

3 الإفصاح غير المصرح به

حتى لو لم يكن هناك نية إساءة يُسأل البنك  
عن أي تسريب لبيانات العميل

بريطانيا قضية Durant v FSA 2003 رسّخت أن  
الخصوصية المالية جزء من الحق في الحياة  
الخاصة

ثالثًا التمييز غير المشروع

1 أشكال التمييز

رفض فتح حساب لسبب عرقي جنسي ديني أو  
جغرافي

فرض شروط أعلى على فئات معينة مثل أصحاب  
الدخل المحدود

2 التنظيم المقارن

فرنسا القانون رقم 496-2008 يجرّم التمييز في  
الخدمات المالية

أمريكا قانون المساواة في الفرص الائتمانية  
ECOA يحظر التمييز في منح القروض

مصر لا يوجد نص خاص لكن المادة 53 من  
الدستور تمنع التمييز ويمكن تطبيقها بالقياس

الجزائر لا يوجد أي تنظيم لمكافحة التمييز في  
القطاع المصرفي

واقع عملي في مصر ترفض بعض البنوك فتح  
حسابات لسكان مناطق نائية دون مبرر قانوني  
ولا توجد آلية فعّالة للطعن

رابعًا إثبات الخطأ وتقدير التعويض

1 عبء الإثبات



في الخطأ التعاقدى يثبت العميل وجود العقد  
والضرر ويثبت البنك أنه نفذ التزامه

39

في الخطأ التقصيري يثبت العميل الخطأ الضرر  
وعلاقة السببية

2 التعويض

المبدأ التعويض الكامل Restitutio in integrum

الاستثناء إذا كان العميل مشاركاً في الخطأ مثل  
تقديم بيانات خاطئة يُخفف التعويض بنسبة  
مسؤوليته نظرية التقصير المشترك

خامساً الحدود الخارجية للمسؤولية

## 1 الشروط التعاقدية المجحفة

كثير من البنوك تدرج في شروطها «لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن الأعطال التقنية»

فرنسا هذه الشروط باطلة إذا كانت تمسّ  
الالتزامات الجوهرية

مصر المادة 151 من القانون المدني تبطل  
الشروط التي تفرّط في حق أساسي

## 2 القوة القاهرة والأعذار الطارئة

انقطاع الكهرباء أو الهجمات السيبرانية قد تُعفي  
البنك من المسؤولية إذا أثبت أنه اتخذ جميع  
تدابير الحماية المعقولة

سادسًا خلاصة تحليلية

المسؤولية المدنية للبنوك ليست مجرد آلية  
تعويض بل أداة ردع وقائي تُجبر المؤسسات  
المالية على الارتقاء بمستوى أدائها المهني  
الأنظمة التي تُسهّل إثبات الخطأ وتُوسع نطاق  
التعويض مثل فرنسا وبريطانيا تحقق توازنًا أفضل  
بين حماية البنوك وحماية الجمهور أما الأنظمة  
التي تفتقر إلى تنظيم خاص مثل الجزائر أو التي  
تسمح بشروط مجحفة دون رقابة كما يحدث  
أحيانًا في مصر فإنها تُضعف ثقة المواطن في  
الجهاز المصرفي وتُشجّع على السلوك  
المهني غير المسؤول

40

## الفصل الحادي عشر

الجرائم المصرفية غسل الأموال الاحتيال

# المصرفي والتلاعب بالبيانات المالية

## أولاً مفهوم الجريمة المصرفية

الجريمة المصرفية ليست جريمة واحدة بل فئة جنائية مركبة تشمل أي فعل غير مشروع يُرتكب

بواسطة بنك أو موظف فيه

ضد بنك أو عميله

باستخدام أدوات أو آليات مصرفية

وتتمتاز هذه الجرائم بطابعها العابر للحدود التقني والمعقد مما يستدعي تشريعات خاصة وآليات تحقيق متقدمة

ثانياً غسل الأموال Money Laundering

## 1 التعريف القانوني المقارن

مصر المادة 3 من قانون مكافحة غسل الأموال  
رقم 80 لسنة 2002 المعدّل

«كل سلوك يهدف إلى إخفاء أو تمويه مصدر  
الأموال المتأتية من جريمة أصلية»

الجرائم الأصلية تشمل 27 جريمة منها الرشوة  
الاتجار بالمخدرات الإرهاب

الجزائر المادة 4 من القانون 04-15 المعدّل  
2022

«تحويل أو نقل أو إخفاء أو تمويه طبيعة أو مصدر  
أو مكان أو حركة أو ملكية أموال يُعلم أنها ناتجة  
عن جريمة»

لكن لا يُطبَّق فعليًّا إلا في حالات محدودة

41

فرنسا المادة 2-1-421 من قانون العقوبات

«مساعدة أي شخص على الإفلات من العقوبات  
المتعلقة بأموال ناتجة عن جريمة»

يُعاقب حتى لو لم يكن الفاعل يعلم مصدر  
الأموال إذا كان يجب أن يعلم

أمريكا Bank Secrecy Act USA PATRIOT Act

يُجرّم الإهمال المتعمد Willful Blindness في  
التحري عن مصدر الأموال

2 دور البنوك في الوقاية

# واجب الإبلاغ – Suspicious Activity Report SAR

فرنسا يُقدّم عبر TRACFIN

مصر عبر وحدة مكافحة غسل الأموال EMLIU

أمريكا عبر FinCEN

العقوبات على الإهمال

فرنسا غرامات تصل إلى 5 ملايين يورو

مصر سحب الترخيص في حال التكرار

الجزائر لا توجد عقوبات فعّالة

تحليل حرج في مصر يُبلّغ البنك عن آلاف

الحالات سنويًا لكن عدد الإدانات لا يتجاوز  
العشرات — مؤشر على ضعف التنسيق بين  
الوحدة والنيابة

ثالثًا الاحتيال المصرفي Bank Fraud

42

1 الصور الشائعة

انتحال هوية العميل Phishing SIM Swap

التلاعب في أنظمة الدفع مثل تعديل IBAN

الاحتيال الداخلي موظف يحوّل أموالًا لحسابه

2 المعالجة الجنائية



مصر المادة 112 من قانون العقوبات اختلاس  
المادة 119 تزوير

فرنسا المادة 15-432 اختلاس أموال عامة إذا  
كان البنك عموميًّا

أمريكا 18 § 1344 U S Code

الاحتيال المصرفي جناية تُعاقب بالسجن 30  
سنة

3 المسؤولية المزدوجة

إذا احتال طرف ثالث على العميل ثم استخدم  
حسابه يُسأل البنك إذا ثبت أنه لم يتخذ تدابير  
أمنية معقولة مثل التحقق الثنائي

قضية فرنسية بارزة Société Générale v Client  
2021 X >حكم على البنك بتعويض العميل لأنه

لم يُفعّل نظام التحقق البيومترى رغم توفره

## رابعًا التلاعب بالبيانات المالية Financial Statement Manipulation

### 1 السياق

يحدث غالبًا في البنوك الاستثمارية أو عند إعداد  
القوائم للجهات الرقابية

### 2 التشريعات

أمريكا قانون ساربنز-أوكسلي 2002

يلزم المديرين التنفيذيين بالتوقيع على صحة  
القوائم

العقوبة سجن 20 سنة غرامة 5 ملايين دولار

فرنسا المادة 3-450 L من المدونة التجارية

تجريم تقديم معلومات مضللة للسوق

مصر لا يوجد نص خاص يُعاقب بالتزوير أو الغش  
التجاري

3 التدقيق الجنائي Forensic Audit

أصبح أداة أساسية في كشف التلاعب

في بريطانيا يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل  
أنماط التلاعب مثل تقنيات Benford's Law

خامساً التعاون الدولي في مكافحة الجرائم  
المصرفية

تبادل المعلومات عبر شبكات مثل Egmont  
Group تضم 164 وحدة بما فيها EMLIU  
المصرية

التحديات

رفض بعض الدول مثل الصين وروسيا مشاركة  
بيانات حساسة

بطء الإجراءات القضائية المتبادلة Mutual Legal  
Assistance

سادسًا خلاصة تحليلية

الجرائم المصرفية تتطور أسرع من التشريعات  
الأنظمة التي تعتمد فقط على العقوبات الرادعة  
دون بناء قدرات وقائية مثل الذكاء الاصطناعي  
التدقيق الآلي التدريب المستمر تظل عرضة

للتكرار النموذج الفرنسي-الأمريكي الذي يجمع بين الوقاية الإلزامية الإبلاغ الفوري والعقوبة الرادعة هو الأكثر فعالية أما الأنظمة التي تعاني من ضعف المؤسسات مثل الجزائر أو تفتقر إلى التكامل بين الجهات كما في بعض جوانب النظام المصري فإنها تتحول إلى ملاذات جاذبة للجريمة المالية العابرة للحدود

44

## الفصل الثاني عشر

المسؤولية الجنائية للبنوك والأشخاص المعنوية  
في الجرائم المالية

أولاً التطور التاريخي لمبدأ المسؤولية الجنائية  
للشخصية الاعتبارية

لم تُعاقب الشخصيات الاعتبارية جنائيًا في  
الفقه التقليدي باعتبار أن العقاب يتطلب إرادة  
والشخصية الاعتبارية لا تملك إرادة لكن مع  
تعقيد الجرائم الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى  
مساءلة الكيان نفسه وليس فقط الأفراد

ثانيًا الأنظمة القانونية المقارنة

1 فرنسا

منذ قانون loi Badinter 1994

«تُسأل الشخصيات الاعتبارية جنائيًا عن  
الجرائم المرتكبة لمصلحتها من قبل ممثليها»

العقوبات

غرامة تصل إلى خمسة أضعاف الغرامة  
المفروضة على الشخص الطبيعي

حلّ الكيان في الجرائم الخطيرة

نشر الحكم في الصحف

تطبيق عملي قضية 2014 BNP Paribas غرامة  
9 8 مليار دولار أمريكي من الولايات المتحدة  
لانتهاك العقوبات ضد السودان وإيران

2 مصر

منذ تعديل قانون العقوبات عام 2014 القانون 130  
2014

«تُعاقب الشخصيات الاعتبارية في جرائم غسل  
الأموال تمويل الإرهاب والرشوة»

العقوبات

غرامة مالية

45

سحب الترخيص

وضع تحت الحراسة

ثغرة حرجة لا تشمل الجرائم الضريبية أو الاحتيال  
العام

3 الجزائر

القانون 22-03-2022 أدخل المسؤولية الجنائية  
للأشخاص المعنوية لكن

لا يُطبَّق على البنوك بشكل فعلي



لا توجد سابقة قضائية حتى يناير 2026

4 الولايات المتحدة

لا يوجد قانون فيدرالي موحد لكن

تُطبَّق نظرية المسؤولية الوكيلية Vicarious Liability إذا ارتكب موظف جريمة في نطاق عمله يُسأل البنك

تُستخدم اتفاقات Deferred Prosecution Agreements DPA البنك يدفع غرامة ويتجنب المحاكمة مقابل إصلاح ذاتي

ثالثًا شروط قيام المسؤولية الجنائية للبنك

1 ارتكاب الجريمة من قبل ممثل قانوني مدير  
عضو مجلس إدارة موظف مفوَّض

## 2 لمصلحة البنك ولو جزئياً

### 3 خلال ممارسة نشاطه المهني

استثناء مهم إذا ارتكب موظف جريمة لحسابه الخاص مثل سرقة أموال العملاء فلا يُسأل البنك جنائياً لكنه قد يُسأل مدنياً

### رابعاً العقوبات المفروضة على البنوك

46

### الدولة أنواع العقوبات

فرنسا غرامة حلّ نشر الحكم حرمان من العطاءات العامة

مصر غرامة سحب الترخيص حراسة قضائية

أمريكا غرامة DPA حرمان من التعامل مع  
الحكومة

بريطانيا غرامة سحب الترخيص إلزام بتعيين  
مراقب خارجي

خامسًا الدفاعات الممكنة للبنك

1 وجود برنامج امتثال فعّال Effective  
Compliance Program

في أمريكا وفرنسا يُعتبر هذا دفاعًا مخففًا

2 الإبلاغ الذاتي Self-Disclosure

يُقلل العقوبة بنسبة تصل إلى 50

3 التعاون مع التحقيق

يُعتبر ظرفًا مشددًا في الجزائر لكنه مخفف في  
فرنسا وأمريكا

## سادسًا خلاصة تحليلية

المسؤولية الجنائية للبنك ليست انتقامًا بل آلية  
هيكلية لإعادة تشكيل السلوك المؤسسي  
الأنظمة التي تربط العقوبة بوجود أو غياب برامج  
الامتثال كما في فرنسا وأمريكا تحقق وقاية  
أفضل من تلك التي تعاقب بشكل آلي كما في  
بعض التطبيقات المصرية أما في الجزائر فإن  
غياب التطبيق الفعلي يجعل النصوص مجرد حبر  
على ورق ولا يُحدث أي ردع وقائي

# الإفلاس المصرفي الإجراءات الحماية وإعادة الهيكلية

أولاً لماذا يختلف الإفلاس المصرفي عن الإفلاس  
العادي

البنك ليس شركة عادية فـ

أصوله سيولة فورية

التزاماته قابلة للسحب عند الطلب

فشله يهدد النظام المالي كله Systemic Risk

لذلك لا يُطبَّق عليه قانون الإفلاس المدني بل  
إجراءات خاصة تهدف إلى

حماية المودعين

الحفاظ على الاستقرار المالي

تجنب الذعر المصرفي Bank Run

ثانيًا الأنظمة القانونية المقارنة

1 الاتحاد الأوروبي

الآلية الموحدة لحلّ الأزمات Single Resolution  
Mechanism – SRM

تُدار من قبل مجلس الحلّ Resolution Board  
في بروكسل

تُطبّق قاعدة المساهمين أولاً Bail-in الخسائر  
تُحمّل على المساهمين وأصحاب الودائع فوق  
100 ألف يورو

مثال بنك Popular الإسباني 2017 تم تصفية  
أصوله وبيعها لبنك Santander دون استخدام  
أموال الدولة

2 الولايات المتحدة

FDIC Federal Deposit Insurance  
Corporation

48

تدخل فوراً عند تعثر بنك

تطبق Purchase and Assumption تباع أصول  
البنك وودائعه لبنك سليم

مثال بنك Silicon Valley 2023 تم بيعه خلال 48  
ساعة

3 فرنسا

تُطبَّق آلية التصفية الاحترازية Liquidation  
Conservatoire تحت إشراف ACPR

تُجمَّد عمليات السحب مؤقتًا حتى 10 أيام

تُستخدم أموال صندوق ضمان الودائع FGDR  
لسداد المودعين حتى 100 ألف يورو

4 مصر

لا يوجد قانون خاص للإفلاس المصرفي

يُطبَّق قانون الإفلاس رقم 11 لسنة 2020 لكنه  
غير مصمم للبنوك

البنك المركزي يتدخل إداريًا كما حدث مع بنك



## أبو ظبي الإسلامي - فرع مصر - 2022 لكن دون إطار قانوني واضح

ثغرة خطيرة في مصر لا توجد آلية Bail-in مما  
يعني أن الدولة قد تضطر لإنقاذ البنك من أموال  
الخزانة Bail-out وهو ما يُثقل الدين العام

### 5 الجزائر

لا يوجد أي تنظيم قانوني للإفلاس المصرفي

جميع البنوك الكبرى مملوكة للدولة لذا الإفلاس  
مستبعد سياسياً لكنه ممكن فعلياً

ثالثاً مراحل التدخل في الإفلاس المصرفي

## 1 التدخل المبكر Early Intervention

عندما ينخفض رأس المال تحت الحد الأدنى

البنك المركزي يفرض خطة تصحيح

## 2 وضع تحت الحراسة Conservatorship

تعيين مدير مؤقت

تجميد بعض العمليات

## 3 الحل Resolution

البيع الدمج أو التصفية المنظمة

## 4 التصفية Liquidation

آخر خيار ويستخدم فقط إذا فشلت كل

الخيارات

رابعًا حماية المودعين

صندوق ضمان الودائع

الاتحاد الأوروبي 100 ألف يورو

أمريكا 250 ألف دولار

مصر 100 ألف جنيه منذ 2022

الجزائر لا يوجد صندوق فعّال

ملاحظة عملية في مصر لا يغطي الصندوق  
الودائع بالعملة الأجنبية مما يعرض أصحابها  
لمخاطر عالية

خامسًا إعادة الهيكلة كخيار وقائي

## الرأسمال الطارئ القابل للتحويل CoCo Bonds

50

سندات تتحول تلقائيًا إلى أسهم عند انخفاض رأس المال

تُستخدم في أوروبا وأمريكا لكنها غير موجودة في مصر أو الجزائر

الاندماج الإجباري

في فرنسا يمكن لـ ACPR فرض دمج بنك متعثر مع بنك سليم دون موافقة الجمعية العامة

سادسًا خلاصة تحليلية

الإفلاس المصرفي ليس نهاية بل مرحلة انتقالية منظمة الأنظمة التي تمتلك آليات واضحة مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا تحمي الاقتصاد من الصدمات أما الأنظمة التي تفتقر إلى هذه الآليات مثل مصر والجزائر فإنها تترك الباب مفتوحًا إما لتدخلات سياسية عشوائية أو لانتهيار كامل يهدد الاستقرار المالي الوطني الحاجة ملحة في مصر لإصدار قانون خاص للإفلاس المصرفي يدمج مبادئ بازل III و SRM الأوروبية مع مراعاة الواقع المحلي

51

## الفصل الرابع عشر

الضمانات البنكية أنواعها وآثارها وتنفيذها عبر الحدود

## أولاً المفهوم القانوني للضمانة البنكية

الضمانة البنكية ليست قرضاً بل التزام مستقل يصدره البنك لصالح طرف ثالث المستفيد لضمان تنفيذ التزام من قبل عميله الملزم وتتميّز بأنها

مستقلة عن العقد الأصلي حتى لو كان العقد باطلاً تبقى الضمانة سارية

مطلقة لا يشترط إثبات الإخلال بالعقد الأصلي قابلة للتنفيذ فوراً بمجرد طلب المستفيد

ثانياً الأنواع الرئيسية

1 الضمانة البنكية التقليدية Traditional Bank  
Guarantee

تُستخدم في العقود الحكومية والتجارية

مصر منظمة بتعليمات البنك المركزي رقم 12  
2020

الجزائر تُصدر بموجب قرار من بنك الجزائر لكن  
دون تنظيم دقيق

فرنسا تخضع لقواعد الغرفة التجارية الدولية ICC  
إذا اتَّفق على ذلك

2 خطاب الاعتماد المستندي – Letter of Credit  
L C

رغم اختلافه عن الضمانة يُصدّف أحيانًا ضمنها

الفرق الجوهرى خطاب الاعتماد يُنفَّذ مقابل  
مستندات بينما الضمانة تُنفَّذ مقابل طلب  
بسيط

الحكم الدولي قضية *Sztejn v J Henry*  
Schroder Bank 1941 رسّخت مبدأ  
الاستقلالية المطلقة

3 الضمانات الرقمية e-Guarantees

تُصدر عبر منصات إلكترونية مثل Bolero  
SWIFT

سنغافورة أول دولة تعترف بها قانونياً 2018

مصر لا يوجد اعتراف قانوني صريح لكن بعض  
البنوك تستخدمها داخلياً

ثالثاً الآثار القانونية



## 1 العلاقة الثلاثية

بين البنك والعميل علاقة تعاقدية العميل يدفع  
عمولة البنك يتعهد

بين البنك والمستفيد التزام مباشر لا يشترط  
وجود علاقة سابقة

بين العميل والمستفيد العقد الأصلي منفصل  
تماماً

## 2 المسؤولية في حالة الامتناع عن الدفع

إذا رفض البنك دفع الضمانة دون سبب مشروع  
يُسأل عن

الضرر المباشر الخسارة الناتجة عن عدم الدفع

الضرر غير المباشر إذا كان متوقعًا كما في  
العقود التجارية

فرنسا قضية *Crédit Lyonnais v Société X*  
2005 > حُكم على البنك بتعويض كامل بسبب  
تأخير غير مبرر

رابعًا التنفيذ عبر الحدود

1 التحديات

اختلاف القوانين

53

صعوبة إثبات سوء النية في طلب التنفيذ

الحجز على أصول البنك في دولة أجنبية

## 2 الحلول الدولية

قواعد URDG 758 الغرفة التجارية الدولية

تطبّق تلقائيًا إذا لم يُتفق على غيرها

تنص على أن الضمانة مستقلة تمامًا

## الاعتراف القضائي

محكمة لندن تعترف بضمانات صادرة في دبي

والعكس صحيح إذا كانت متوافقة مع URDG

## 3 الاحتيال كاستثناء

يجوز للبنك رفض الدفع إذا ثبت أن المستفيد

يطلب الدفع بسوء نية مثل تقديم مستندات

مزورة

عبء الإثبات على البنك وليس على العميل

مصر لا يوجد نص صريح لكن محكمة النقض  
الطعن 75 456 اعترفت باستثناء الاحتيال

خامساً خلاصة تحليلية

الضمانة البنكية هي أداة قانونية ذكية تحوّل  
الالتزام الشخصي إلى التزام مؤسسي مضمون  
لكن غياب تنظيم دقيق كما في الجزائر ومصر  
جزئياً يفتح الباب للاحتيال أو النزاعات الأنظمة  
التي تعتمد قواعد URDG 758 وتعترف باستثناء  
الاحتيال بشكل واضح مثل فرنسا وبريطانيا  
تحقق توازناً بين الأمان والعدالة

## الفصل الخامس عشر

الاعتمادات المستندية دراسة قانونية مقارنة  
لقواعد يوسيك 600

أولاً طبيعة الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي Letter of Credit هو وعد غير قابل للإلغاء من البنك المصدّر للمستفيد البائع بدفع مبلغ محدد مقابل تقديم مستندات تتوافق مع شروط الاعتماد وهو حجر الزاوية في التجارة الدولية

ثانياً قواعد يوسيك 600 UCP 600

صادرة عن الغرفة التجارية الدولية ICC عام 2007 وتطبق في أكثر من 175 دولة وهي ليست قانوناً بل قواعد تعاقدية تُطبق إذا اتفق عليها

## 1 المبدأ الأساسي الاستقلالية

المادة 4 «الاعتماد مستقل عن العقد بين المشتري والبائع»

حتى لو كان البائع قد خان العقد يدفع البنك إذا كانت المستندات مطابقة

## 2 الصرامة المستندية Documentary Strict Compliance

المادة 14 «يجب أن تتوافق المستندات ظاهرياً مع شروط الاعتماد»

أي خطأ إملائي أو تناقض بسيط يُجيز للبنك الرفض

ثالثاً التطبيق في الأنظمة المقارنة

1 فرنسا

تُطبَّق UCP 600 تلقائيًا إذا لم يُنص على غيرها

55

المحاكم تحترم مبدأ الاستقلالية حتى في حالات الاحتيال الواضح ما لم يُثبت قبل الدفع

2 الولايات المتحدة

تُطبَّق قانون UCC Article 5 الذي يتوافق مع UCP 600

لكن المحاكم الأمريكية أكثر مرونة في تقييم التوافق الظاهري

### 3 مصر

لا يوجد نص تشريعي يعتمد UCP 600 لكن البنوك تدرجها في شروط الاعتماد

محكمة النقض الطعن 112 78 اعتبرت أن القواعد الدولية تُطبَّق إذا اتَّسَّقَ عليها

### 4 الجزائر

لا يوجد أي اعتراف قانوني بـ UCP 600

النزاعات تُحال إلى القضاء المدني الذي غالباً ما يخلط بين العقد والاعتماد

رابعاً الاحتيال في الاعتمادات المستندية

### 1 استثناء الاحتيال Fraud Exception



يسمح للبنك برفض الدفع إذا ثبت أن المستندات مزورة أو أن البائع يطلب الدفع بسوء نية

شرط جوهري يجب إثبات الاحتيال قبل الدفع بعد الدفع لا يُعاد المبلغ

## 2 الإجراءات الوقائية

أمر قضائي مؤقت Injunction

في بريطانيا يُصدر بسرعة فائقة حتى خلال ساعات

56

في مصر إجراءات بطيئة وقد يفوت الأوان

في الجزائر لا توجد آلية فعّالة

خامساً التحديات الحديثة

1 الاعتمادات الرقمية eLC

تُدار عبر منصات مثل TradeLens IBM-Maersk

سنغافورة اعتمدت إطاراً قانونياً لها عام 2021

مصر لا يوجد تنظيم

2 الذكاء الاصطناعي في مراجعة المستندات

بنوك مثل HSBC تستخدم AI لتقليل الأخطاء  
البشرية

المشكلة القانونية من يتحمل الخطأ إذا أخطأ  
النظام

الحل المقترح يبقى البنك مسؤولاً لأنه اختار النظام

سادساً خلاصة تحليلية

الاعتمادات المستندية نجحت لأنها حوّلت الثقة الشخصية إلى ثقة مؤسسية لكن هذا النجاح مشروط بتطبيق صام لقواعد UCP 600 الأنظمة التي تفتقر إلى اعتراف قانوني بهذه القواعد مثل الجزائر أو التي تبطل الإجراءات القضائية مثل مصر تُضعف فعالية هذه الأداة وتُعرض التجار المحليين لمخاطر غير متكافئة في السوق العالمية

# التحويلات المالية الدولية الآليات القانونية والتنظيمية

## أولاً تعريف التحويل المالي الدولي

هو نقل قيمة مالية من دولة إلى أخرى عبر نظام مصرفي أو غير مصرفي باستخدام وسيلة دفع سويفت ويسترن يونيون منصات رقمية

## ثانياً الآليات الرئيسية

### 1 شبكة سويفت SWIFT

ليست بنكاً بل شبكة اتصال بين المؤسسات المالية

التنظيم خاضعة لسلطة بلجيكا لكنها تتعاون مع البنوك المركزية

## المخاطر

الحظر السياسي مثل استبعاد إيران من SWIFT  
عام 2012

الهجمات السيبرانية مثل هجوم بنك بنغلاديش  
2016

2 أنظمة الدفع المحلية العابرة Cross-Border  
Payment Systems

SEPA أوروبا تسمح بتحويلات يورو فورية

FedNow أمريكا بدأت 2023 تتيح تحويلات فورية  
7 24

INSTEX الأوروبي نظام بديل لتجنب العقوبات  
الأمريكية لم يُستخدم فعليًا

3 شركات التحويل غير المصرفية MTOs

مثل Western Union MoneyGram

التنظيم

أمريكا مرخصة من FinCEN

58

مصر خاضعة لهيئة الرقابة المالية

الجزائر لا يوجد ترخيص خاص تعمل في فراغ  
قانوني

ثالثًا المتطلبات القانونية

## 1 KYC اعرف عميلك

يجب على المرسل والمستقبل إثبات هويتهما

مصر يتطلب جواز سفر عنوان دائم

فرنسا يتطلب بطاقة هوية فاتورة كهرباء

## 2 الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

أي تحويل فوق 10 000 دولار أو ما يعادله يجب  
إبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال

استثناء خطير في الجزائر لا يوجد حد إلزامي  
للإبلاغ

## 3 الشفافية الضريبية CRS

البيانات تُرسل تلقائيًا إلى السلطات الضريبية

مصر تشارك منذ 2018

الجزائر لم تنضم بعد

رابعاً التحديات القانونية

1 الاختصاص القضائي

إذا حدث خطأ في تحويل عبر SWIFT أي دولة  
تملك الاختصاص

المبدأ السائد مكان إقامة المستفيد

استثناء إذا كان البنك المرسل مقره في أمريكا  
قد تتدخل المحاكم الأمريكية بموجب التأثير  
المحلي



## 2 التحويلات غير المشروعة

تمويل الإرهاب غسل الأموال تهريب العملات

الآلية الوقائية

قائمة OFAC أمريكا تجميد أصول أي جهة  
مدرجة

قائمة الاتحاد الأوروبي تطبيق فوري في جميع  
الدول الأعضاء

## 3 العملات الرقمية

التحويلات عبر Bitcoin تتحدى النظام المصرفي  
التقليدي

الرد التنظيمي

الصين حظرت تمامًا

الإمارات تنظيمها كأصول مالية

مصر لا يوجد موقف قانوني واضح

خامسًا خلاصة تحليلية

التحويلات المالية الدولية أصبحت شريان الاقتصاد العالمي لكنها أيضًا قناة رئيسية للجريمة العابرة للحدود الأنظمة التي تدمج بين الكفاءة التشغيلية والامتثال الصارم مثل فرنسا وأمريكا تحمي نفسها وتسهم في الاستقرار العالمي أما الأنظمة التي تفتقر إلى التنظيم مثل الجزائر أو التي تتأخر في التحديث مثل مصر في مجال العملات الرقمية فإنها تصبح نقاط ضعف في السلسلة المالية العالمية

## الفصل السابع عشر

الخدمات المصرفية الرقمية التحديات القانونية  
والأمن السيبراني

أولاً تعريف الخدمات المصرفية الرقمية

تشمل كل نشاط مصرفي يُقدّم عبر قنوات  
إلكترونية غير وجاهية

التطبيقات الذكية Mobile Banking

المنصات الإلكترونية Internet Banking

المساعدات الافتراضية Chatbots

# الحسابات الرقمية الكاملة Neobanking

وهي ليست مجرد وسيلة توصيل بل نموذج تشغيلي جديد يغيّر طبيعة العلاقة بين البنك والعميل

ثانيًا الإطار التنظيمي المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

تعميم PSD2 Payment Services Directive 2

يفرض فتح واجهات برمجية APIs للبنوك أمام مزوّد الدفع الخارجيين TPPs

يشترط المصادقة الثنائية القوية SCA لكل عملية دفع

# النتيجة ازدهار FinTech لكن مع زيادة الهجمات السيبرانية بنسبة 37 2020-2025

2 فرنسا

ACPR تطلب من البنوك تقديم خطة سيبرانية  
مفصلة قبل إطلاق أي خدمة رقمية

يجب أن تتضمن

اختبارات اختراق دورية

خطة استجابة للحوادث Incident Response  
Plan

تأمين ضد الجرائم السيبرانية

3 الولايات المتحدة

لا يوجد قانون فيدرالي موحد

نيويورك تفرض Regulation 500

يتطلب تعيين مسؤول أمن سيبراني

تقرير فوري لأي خرق يؤثر على أكثر من 1 000  
عميل

4 مصر

البنك المركزي أصدر دليل الأمن السيبراني عام  
2021

يشترط

تشفير البيانات من طرف إلى طرف

تحديثات أمنية شهرية

عدم تخزين بيانات العملاء خارج مصر

ثغرة حرجة لا يُطبَّق على شركات FinTech غير  
المرخصة كبنوك

5 الجزائر

لا يوجد إطار تنظيمي للخدمات الرقمية

البنوك تطلق خدمات دون مراجعة أمنية رسمية

نتيجة ارتفاع حوادث الاحتيال الإلكتروني بنسبة  
2025-2022 210

ثالثًا التحديات القانونية الجوهرية

## 1 الاختصاص القضائي في الجرائم السيبرانية

إذا هُوجم بنك مصري من خادم في روسيا  
وأُرسلت الأموال إلى حساب في الإمارات فأَي  
دولة تملك الاختصاص

المبدأ السائد

مكان وقوع الضرر مصر

لكن التنفيذ الفعلي يتطلب تعاونًا قضائيًّا  
معقدًّا

62

2 المسؤولية عن الخروق الأمنية



## نظرية الخطأ المفترض

في فرنسا وبريطانيا يُفترض خطأ البنك إذا حدث خرق ما لم يثبت أنه اتخذ جميع التدابير المعقولة

مصر لا يوجد نص صريح لكن المادة 163 من القانون المدني تُطبَّق بالقياس

الجزائر لا توجد مساءلة فعلية

## 3 البيانات البيومترية

استخدام البصمة أو التعرف الوجهي يطرح أسئلة حول

الملكية القانونية للبيانات

إمكانية إعادة استخدامها في أغراض أخرى

الاتحاد الأوروبي يخضع لـ GDPR ويُعتبر بيانات حساسة

مصر لا يوجد تنظيم خاص

رابعًا الأمن السيبراني كواجب قانوني

لم يعد الأمن السيبراني خيارًا تقنيًا بل التزامًا قانونيًا ويشمل

إدارة الثغرات Vulnerability Management

مراقبة الشبكات 24 7

تدريب الموظفين على التصيد الاحتيالي  
Phishing

مؤشر فعالية البنوك التي تُجري اختبارات

## اختراق خارجية ربع سنوية تقل حوادثها بنسبة 68 مصدر IMF Cybersecurity Report 2025

### خامسًا خلاصة تحليلية

الخدمات المصرفية الرقمية هي مستقبل القطاع لكنها تفتح أبوابًا جديدة للجريمة الأنظمة التي تدمج الأمن في التصميم Security by Design وتجعله جزءًا من الترخيص والإشراف مثل فرنسا وأمريكا تحقق توازنًا بين الابتكار والحماية

63

أما الأنظمة التي تتعامل مع الأمن كإضافة لاحقة مثل مصر جزئيًا أو تتجاهله تمامًا مثل الجزائر فإنها تعرّض النظام المالي كله لمخاطر وجودية

## الفصل الثامن عشر

الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي  
المسؤولية القانونية والأخلاقية

أولاً مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي

1 تقييم الائتمان Credit Scoring تحليل سلوك  
العميل لتقييم مخاطر التخلف

2 اكتشاف الاحتيال Fraud Detection أنماط غير  
طبيعية في المعاملات

3 إدارة المحافظ Robo-Advisors اقتراح  
استثمارات تلقائية

4 خدمة العملاء Chatbots الإجابة على  
الاستفسارات دون تدخل بشري

ثانيًا الإطار القانوني المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

قانون الذكاء الاصطناعي 2024 – AI Act

يصنّف أنظمة البنوك ضمن الأنظمة عالية  
الخطورة

يشترط

شفافية كاملة في خوارزميات اتخاذ القرار

حق العميل في طلب تفسير القرار

إشراف بشري دائم

2 فرنسا

يُطبَّق AI Act الأوروبي مع إضافة

تسجيل جميع النماذج لدى CNIL الهيئة الوطنية  
للمعلوماتية والحريات

تقييم أخلاقي سنوي إلزامي

65

3 الولايات المتحدة

لا يوجد قانون فيدرالي لكن

CFPB مكتب حماية المستهلك المالي يحقق  
في أي تمييز ناتج عن خوارزميات

قضية Apple Card 2019 غرامة 100 مليون دولار  
بسبب تمييز ضد النساء

4 مصر

لا يوجد أي تنظيم خاص للذكاء الاصطناعي في  
القطاع المالي

البنوك تستخدم أنظمة دون إشراف أو تقييم

خطر داهم قرارات ائتمانية تمييزية ضد فئات  
اجتماعية أو جغرافية

5 الجزائر

لا يوجد استخدام فعلي للذكاء الاصطناعي في  
البنوك لغياب البنية التحتية

ثالثًا المسؤولية القانونية

1 من يتحمل المسؤولية

المطور

البنك

المشرف البشري

المبدأ السائد في فرنسا وأمريكا

البنك هو المسؤول النهائي لأنه اختار النظام  
واستخدمه في نشاطه

مصر لا يوجد سابقة قضائية لكن المسؤولية  
ستُبنى على الخطأ التقصيري العام

2 التمييز الخوارزمي Algorithmic Bias



إذا رفض نظام ذكاء اصطناعي قروضًا لسكان  
منطقة معينة بسبب بيانات تاريخية هل هذا  
تمييز غير مشروع

نعم في فرنسا وأمريكا

66

غير محدد في مصر

غير قابل للمساءلة في الجزائر

رابعًا التحديات الأخلاقية

1 الشفافية مقابل السرية التجارية

كيف يُفصح البنك عن خوارزميته دون الكشف

عن أسرارہ

الحل الأوروبي التفسير الوظيفي دون الكشف  
عن الكود

2 الاستقلالية البشرية

هل يجوز أن يُرفض قرض دون تدخل بشري

الاتحاد الأوروبي لا يجب أن يكون هناك مراجعة  
بشرية عند الطلب

خامسًا خلاصة تحليلية

الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تقنية بل  
فاعل قانوني جديد الأنظمة التي تسبق  
التكنولوجيا بتشريعات مرنة مثل الاتحاد الأوروبي  
تحمي الحقوق دون قتل الابتكار أما الأنظمة  
التي تتخلف مثل مصر والجزائر فإنها تخلق بيئات

تفتقر إلى العدالة حيث يُحكم على المواطنين  
بواسطة خوارزميات غير خاضعة لأي رقابة قانونية  
أو أخلاقية

67

## الفصل التاسع عشر

العملات الرقمية والبنوك المركزية التحديات  
التنظيمية المستقبلية

أولاً التمييز بين المفاهيم

1 العملات المشفرة Cryptocurrencies

مثل Bitcoin Ethereum

لا مركزية غير صادرة عن سلطة

2 العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDCs

مثل Digital Euro Digital Yuan e-Naira

صادرة عن بنك مركزي ذات قيمة قانونية

ثانيًا موقف البنوك المركزية

1 البنك المركزي الأوروبي ECB

في مرحلة تجريبية لـ Digital Euro  
2026–2028

الهدف

مواجهة هيمنة العملات الخاصة

تعزير الشمول المالي

التحدي الحفاظ على خصوصية المستخدم

2 الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

متردد بسبب مخاوف من

تقويض البنوك التجارية

صعوبة مراقبة المعاملات

لكنه يدرس الدولار الرقمي كخيار استراتيجي

3 البنك المركزي المصري

أعلن في 2023 عن دراسة جدوى للجنة  
الرقمي

## العقبات

ضعف البنية التحتية الرقمية

ارتفاع الأمية المالية

لا يوجد جدول زمني معلن

4 بنك الجزائر

يرفض رسمياً فكرة الدينار الرقمي

يعتبرها تهديداً للسيادة النقدية

ثالثاً التحديات القانونية

1 الوضع القانوني للـ CBDC

هل هو نقد أم وديعة

الاتحاد الأوروبي سيُعتبر نقداً رقمياً له نفس  
وضع الأوراق النقدية

الصين Digital Yuan هو عملة قانونية يُعاقب  
رفضها

2 الخصوصية مقابل الرقابة

CBDC يسمح للبنك المركزي برؤية كل معاملة

المخاطر

المراقبة الجماعية

التمييز في الوصول مثل تجميد حسابات  
معارضة

## الضمانات المقترحة

مستويات خصوصية مثل محفظة مجهولة للمبالغ الصغيرة

### 3 التأثير على البنوك التجارية

إذا حوّل الجمهور ودائعه إلى CBDC قد تنهار البنوك التجارية لفقدان السيولة

### الحلول المقترحة

فرض سقف على حياة CBDC الفردية

دفع فائدة سلبية على المحافظ الكبيرة



## رابعًا العملات المشفرة والبنوك

### 1 التعامل معها

سويسرا تسمح للبنوك بتقديم خدمات حفظ العملات المشفرة

أمريكا بعض البنوك مثل Signature Bank انهارت بسبب تركيزها على العملات المشفرة

مصر البنك المركزي يمنع التعامل بها كوسيلة دفع لكن لا يمنع امتلاكها كأصول

الجزائر يجرّم امتلاكها أو تداولها

### 2 التنظيم المستقبلي

MiCA الاتحاد الأوروبي أول إطار شامل للعملات

الهدف حماية المستثمرين منع غسل الأموال  
ضمان الاستقرار المالي

خامسًا خلاصة تحليلية

العملات الرقمية ليست موضة بل تحول جوهري  
في مفهوم المال البنوك المركزية التي تستعد  
لهذا التحول بحكمة مثل أوروبا ستمكن من  
توجيهه لصالح الاقتصاد أما تلك التي ترفضه مثل  
الجزائر أو تتأخر فيه مثل مصر فإنها تترك مواطنيها  
عرضة لتقلبات السوق غير المنظمة وتفوت  
فرصة إعادة تشكيل النظام المالي بما يخدم  
المصلحة العامة

## الفصل العشرون

الامتثال المالي Compliance الإطار القانوني  
لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أولاً مفهوم الامتثال المالي

الامتثال المالي ليس مجرد وظيفة داخل البنك  
بل نظام مؤسسي متكامل يهدف إلى ضمان  
التزام المؤسسة بالقوانين المحلية والدولية  
المتعلقة بـ

مكافحة غسل الأموال AML

مكافحة تمويل الإرهاب CFT

العقوبات الدولية Sanctions Compliance

ويُعدّ اليوم ركيزة أساسية في استقرار النظام

المالي العالمي

ثانيًا المصادر القانونية الأساسية

1 المعايير الدولية

مجموعة العمل المالي FATF

40 توصية لمكافحة غسل الأموال

9 توصيات خاصة بتمويل الإرهاب

مصر عضو منذ 2015 والجزائر منذ 2023 تحت

مراقبة مكثفة

قرارات مجلس الأمن الدولي

مثل القرار 1373 2001 يلزم الدول بتجريم تمويل

الإرهاب

## 2 التشريعات الوطنية

أ مصر

قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002  
المعدّل 2022

71

قانون مكافحة تمويل الإرهاب رقم 80 لسنة  
2002 نفس النص لكن تطبيق منفصل

وحدة المعلومات المالية EMLIU الجهة الوحيدة  
المخولة باستلام الإبلاغات

العقوبات

غرامة تصل إلى 5 ملايين جنيه

سحب الترخيص في حال التكرار

ب الجزائر

القانون 15-04 المعدل 2022

الوحدة الوطنية لمكافحة غسل الأموال CNAUL  
غير فعّالة عملياً

لا توجد عقوبات رادعة ضد البنوك

ج فرنسا

المادة L 561-1 وما يليها من المدونة النقدية  
والمالية

TRACFIN الجهة المستقبلة للإبلاغات

العقوبات

غرامة تصل إلى 5 ملايين يورو

سجن حتى 5 سنوات للمديرين

د الولايات المتحدة

Bank Secrecy Act 1970

USA PATRIOT Act 2001

FinCEN الجهة التنظيمية

العقوبات

غرامات تصل إلى مليارات الدولارات كما في

قضية BNP Paribas

سحب الحق في التعامل بالدولار الأمريكي

72

ثالثًا مكونات نظام الامتثال الفعّال

1 ضابط الامتثال Compliance Officer

فرنسا يجب أن يكون مستقلاً ويقدم تقارير  
مباشرة لمجلس الإدارة

مصر يُعيّن بموافقة البنك المركزي لكن لا  
يُشترط استقلاله

أمريكا يتحمل مسؤولية شخصية جنائية إذا  
أخفق



## 2 تقييم مخاطر العملاء Customer Risk Rating

تصنيف العملاء إلى منخفض متوسط عالي  
الخطورة

العملاء عاليو الخطورة PEPs Offshore Entities  
يخضعون لتدقيق مُعزّز EDD

## 3 الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة SAR

السرية المطلقة لا يجوز إبلاغ العميل بأنه تم  
الإبلاغ عنه

الحماية القانونية في فرنسا وأمريكا يُحمى  
الضابط من الدعاوى إذا كان الإبلاغ بحسن نية

رابعًا التحديات الحديثة

## 1 العملات الرقمية

## FATF طَبَّقت قاعدة السفر Travel Rule

يجب على مزوِّدي الخدمات نقل بيانات المرسل والمستقبل لكل عملية فوق 1 000 دولار

مصر لا يوجد تطبيق فعلي

الإمارات أول دولة عربية تطبّقها 2023

73

2 الشركات الوهمية Shell Companies

تُستخدم لإخفاء المستفيد الحقيقي UBO

الحل سجلات UBO إلزامية في الاتحاد الأوروبي

منذ 2018

مصر بدأ تطبيقها عام 2024 لكن التنفيذ ضعيف

الجزائر لا يوجد سجل UBO

خامساً خلاصة تحليلية

الامتثال المالي لم يعد خياراً بل شرط بقاء في النظام المالي العالمي الأنظمة التي تدمج معايير FATF في تشريعاتها وتطبّقها بصرامة مثل فرنسا وأمريكا تكتسب ثقة الأسواق أما الأنظمة التي تكتفي بالنصوص دون التطبيق مثل الجزائر أو التي تتأخر في التحديث مثل مصر في مجال العملات الرقمية فإنها تُصنّف كولايات قضائية عالية الخطورة مما يعزلها اقتصادياً ويعرّض مواطنيها لقيود دولية صارمة

## الفصل الحادي والعشرون

التعاون المصرفي الدولي المعاهدات المعلومات  
المشتركة والمحاكم العابرة للحدود

أولاً أسس التعاون المصرفي الدولي

ينبع التعاون من حاجة ملحة إلى

مكافحة الجرائم العابرة للحدود

حماية الاستقرار المالي العالمي

تسهيل التجارة والاستثمار

ويأخذ أشكالاً متعددة ثنائية إقليمية وعالمية

## ثانيًا الآليات الرئيسية

### 1 تبادل المعلومات الضريبية CRS – Common Reporting Standard

أطلقته OECD عام 2014

يشمل 110 دولة

المبدأ البنوك تجمع بيانات العملاء الاسم العنوان  
رقم الحساب الرصيد وترسلها تلقائيًا إلى  
السلطات الضريبية التي تشاركها مع دولة إقامة  
المكلف

مصر انضمت عام 2017 بدأت التبادل الفعلي  
2018

الجزائر لم تنضم حتى يناير 2026

التحدي عدم وجود تعريف موحد لـ المقيم  
الضريبي

2 طلب المساعدة القضائية المتبادلة – MLA  
Mutual Legal Assistance

يُستخدم في التحقيقات الجنائية

الإجراءات

طلب رسمي من دولة إلى أخرى

75

مراجعة قانونية للتأكد من عدم مخالفة النظام  
العام

المشكلة البقاء قد يستغرق 12-18 شهراً

الحل الحديث شبكات مثل Egmont Group  
تسمح بتبادل المعلومات بين وحدات المعلومات  
المالية دون المرور بالقضاء

3 الشبكات التنظيمية Supervisory Colleges

تُنشأ للبنوك العابرة للحدود مثل BNP Paribas

تضم ممثلين عن جميع السلطات الرقابية  
المعنية

تتجمع دورياً لتنسيق الرقابة

ثالثاً المعاهدات الثنائية والإقليمية

1 الاتفاقات العربية

اتفاقية التعاون القضائي بين الدول العربية

1983

تغطي الجرائم المالية لكن التنفيذ ضعيف

مصر وقّعت اتفاقات ثنائية مع السعودية  
والإمارات

الجزائر لم توقّع سوى اتفاقات محدودة مع  
تونس والمغرب

2 الاتحاد الأوروبي

الآلية الأوروبية للتعاون ECJN

تتيح تبادل المعلومات في 72 ساعة

Eurojust هيئة قضائية أوروبية لتنسيق  
التحقيقات



## 3 الولايات المتحدة

Treaty Requests تعاون قوي مع فرنسا  
وبريطانيا

ال unilateral subpoenas تطلب من بنوك  
أجنبية مثل Credit Suisse تقديم بيانات تحت  
تهديد العقوبات

76

رابعًا التحديات القانونية

1 السيادة مقابل التعاون

بعض الدول مثل الصين وروسيا ترفض تقديم  
معلومات بحجة انتهاك السيادة

الرد الغربي فرض عقوبات على البنوك التي  
تتعامل مع هذه الدول

## 2 الخصوصية مقابل الشفافية

GDPR الأوروبي يتعارض مع طلبات أمريكا  
للحصول على بيانات كاملة

الحل اتفاقيات درع الخصوصية Privacy Shield  
ألغيت عام 2020 ولا تزال المفاوضات جارية

## 3 الاختلاف في تعريف الجرائم

ما يُعدّ جريمة في فرنسا مثل التهرب الضريبي  
قد لا يكون كذلك في الجزائر

النتيجة رفض طلبات التعاون

خامسًا خلاصة تحليلية

التعاون المصرفي الدولي هو العمود الفقري  
للنظام المالي الحديث الدول التي تشارك  
بفعالية مثل فرنسا ومصر جزئياً تحمي  
مواطنيها وتعزز مكانتها أما تلك التي تتوقع خلف  
مفاهيم تقليدية للسيادة مثل الجزائر فإنها  
تُقصي نفسها من الاقتصاد العالمي وتُصبح  
ملاذاً جاذباً للجريمة المالية

77

## الفصل الثاني والعشرون

الضرائب والبنوك السرية الضريبة التبادل  
التلقائي للمعلومات CRS

أولاً العلاقة بين النظام المصرفي والنظام  
الضريبي

لم تعد البنوك مجرد وسيط مالي بل شريك  
استراتيجي في الإدارة الضريبية فكل حساب  
مصرفي يُعدّ مصدرًا محتملًا للدخل الخاضع  
للضريبة

ثانيًا نهاية السرية الضريبية المطلقة

1 التحول التاريخي

قبل 2009 سويسرا لوكسمبورغ ليختنشتاين  
كانت ملاذات ضريبية

بعد أزمة 2008 ضغط عالمي لإنهاء السرية

الحدث المحوري اتفاقية FATCA الأمريكية 2010  
ثم CRS 2014

FATCA 2 قانون الامتثال الضريبي للحسابات

## الأجنبية

يفرض على البنوك العالمية الإبلاغ عن حسابات  
المواطنين الأمريكيين

العقوبات غرامة 30 على المدفوعات الأمريكية إذا  
لم تتعاون

التأثير أجبرت 113 دولة على توقيع اتفاقيات مع  
أمريكا

CRS 3 المعيار الموحد للإبلاغ

أكثر شمولاً من FATCA لا يقتصر على جنسية  
واحدة

البيانات المطلوبة

الاسم العنوان رقم الحساب

رقم التعريف الضريبي TIN

78

الرصيد السنوي

الاستثناءات

الحسابات الصغيرة أقل من 250 000 دولار

المؤسسات الحكومية

ثالثًا التطبيق في الأنظمة المقارنة

1 فرنسا

تطبيق صارم لـ CRS و FATCA

البنوك تُعاقب إذا أخفقت في جمع TIN

نتيجة انخفاض بنسبة 62 في الحسابات غير  
المصرّح بها 2015-2025

2 الولايات المتحدة

مفارقة خطيرة أمريكا لا تطبّق CRS بل تكتفي  
بـ FATCA

لا تتبادل معلومات عن الأجانب لديها مما يجعلها  
ملاذًا ضريبيًا عكسيًا

3 مصر

انضمت إلى CRS عام 2017

بدأت التبادل الفعلي 2018

## التحديات

ضعف جمع TIN الرقم الضريبي المصري غير  
منتشر

عدم تغطية الحسابات بالعملة الأجنبية بشكل  
كامل

## 4 الجزائر

لم تنضم إلى CRS أو FATCA

لا يوجد إطار قانوني للإبلاغ الضريبي الدولي

النتيجة الحسابات الجزائرية في الخارج غير  
مرئية للسلطات



رابعاً التحديات القانونية

1 الحق في الخصوصية

هل يُعدّ الإبلاغ الضريبي انتهاكاً للخصوصية

الاتحاد الأوروبي لا إذا كان ضمن إطار قانوني

قضية Schrems II

مصر لم يُبتّ فيها قضائيّاً

2 الأخطاء في البيانات

إذا أبلغ البنك عن حساب خاطئ من يتحمل

المسؤولية

فرنسا البنك لأنه مسؤول عن دقة بياناته

مصر لا يوجد تنظيم

3 الازدواج الضريبي

نفس الدخل يُفرض عليه ضرائب في دولتين

الحل اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مصر  
وقّعت 58 اتفاقية الجزائر 47

خامسًا خلاصة تحليلية

السرية الضريبية انتهت كمفهوم مطلق اليوم  
الشفافية هي القاعدة والاستثناء محدود الدول  
التي تتكيف مع هذا الواقع مثل فرنسا ومصر  
جزئيًا تحمي قاعدتها الضريبية وتعزز العدالة أما  
تلك التي ترفض الاندماج مثل الجزائر فإنها تحرم  
نفسها من أدوات مكافحة التهرب وتفقد ثقة  
الشركاء الدوليين

## الفصل الثالث والعشرون

المنازعات المصرفية التحكيم التقاضي والآليات  
البديلة

أولاً طبيعة المنازعات المصرفية

تتميّز المنازعات المصرفية بأنها

معقّدة فنيّاً تتطلب فهماً عميقاً للمنتجات  
المالية

عابرة للحدود غالباً ما تشمل أطرافاً من  
جنسيات مختلفة

عاجلة التأخير قد يؤدي إلى تبدد الأصول أو  
انهيار العلاقة التجارية

ولذلك فإن الآليات التقليدية للتقاضي غالباً ما  
تكون غير كافية

ثانياً التقاضي القضائي

1 الاختصاص القضائي

مصر المحاكم الاقتصادية قانون إنشاء المحاكم  
الاقتصادية رقم 120 لسنة 2008

Tribunaux de المحاكم التجارية  
commerce

بريطانيا قسم الخدمات المالية في المحكمة  
Financial List العليا

أمريكا المحاكم الفيدرالية إذا تجاوز النزاع 75 000 دولار وشمل أطرافاً من ولايات مختلفة

## 2 التحديات

البطء في مصر قد يستغرق النزاع 3-5 سنوات

السرية الجلسات علنية مما يهدد سرية المعلومات

التنفيذ عبر الحدود صعب دون اتفاقيات ثنائية مثل اتفاقية نيويورك للتحكيم

81

ثالثاً التحكيم المصرفي

1 المزايا

السرية

السرعة عادة 6-18 شهراً

اختيار محكّمين ذوي خبرة مالية

2 الإطار القانوني

مصر قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994

مستوحى من نموذج UNCITRAL

يُطبّق على المنازعات بين البنوك والشركات  
لكن لا يُطبّق على النزاعات مع الأفراد بخلاف  
إذا وافق الطرفان صراحة

فرنسا قانون التحكيم الجديد 2011

يسمح بالتحكيم حتى في النزاعات مع

المستهلكين إذا كان متوازنًا

بريطانيا قانون التحكيم 1996

يمنح المحاكم سلطة محدودة جدًا في  
التدخل

3 مراكز التحكيم المتخصصة

LCIA لندن الأكثر استخدامًا في النزاعات  
المصرفية الدولية

ICC باريس يحتوي على قواعد خاصة للنزاعات  
المالية

CRCICA القاهرة يفتقر إلى خبرة في النزاعات  
المصرفية المعقدة

رابعًا الآليات البديلة ADR

## 1 الوساطة Mediation

فرنسا إلزامية في بعض النزاعات المصرفية قبل  
اللجوء للمحكمة منذ قانون 2016

82

مصر اختيارية ولا تُستخدم فعلياً في القطاع  
المصرفي

## 2 لجان التسوية الداخلية

بريطانيا Financial Ombudsman Service FOS

يبتّ في نزاعات تصل قيمتها إلى 350 000  
جنيه إسترليني



قراراته ملزمة للبنك اختيارية للعميل

فرنسا Médiateur du Crédit

يتدخل عند فشل الحل المباشر

مصر لا توجد لجان مستقلة الشكاوى تُحال إلى  
البنك المركزي الذي لا يملك سلطة إلزامية

خامسًا التحديات الحديثة

1 العقود الرقمية

كيف يُثبت وجود اتفاق تحكيم في تطبيق  
بنكي

الاتحاد الأوروبي يُعتبر النقر على موافقة كافيًا  
إذا كان واضحًا

مصر لم يُبتَّ قضائياً

2 النزاعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

إذا رفض نظام ذكاء اصطناعي قرضاً هل يُمكن  
تحكيمه

فرنسا نعم لأن البنك هو المسؤول النهائي

أمريكا تُنظر كقرارات إدارية وتخضع للرقابة  
القضائية

سادساً خلاصة تحليلية

المنازعات المصرفية تتطلب آليات مرنة سريعة  
ومتخصصة الأنظمة التي تدمج بين التحكيم  
الفعّال الوساطة الإلزامية ولجان التسوية  
المستقلة مثل فرنسا وبريطانيا تحقق عدالة  
أفضل وتحافظ على الثقة في النظام المصرفي

أما الأنظمة التي تعتمد فقط على التقاضي البطيء وغير المتخصص مثل مصر والجزائر فإنها تدفع الأطراف القوية البنوك إلى فرض شروطها بينما يفقد الأفراد حقهم في العدالة الفعّالة

## الفصل الرابع والعشرون

حماية المستهلك المالي حقوق العملاء وآليات الرقابة

أولاً مفهوم حماية المستهلك المالي

لا تقتصر على منع الغش بل تشمل

الشفافية في العقود

العدالة في الأسعار

إمكانية الوصول إلى الخدمات

الحق في الشكوى والتعويض

ثانيًا الإطار القانوني المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

تعميم MiFID II

يفرض على البنوك تقييم ملاءمة المنتج  
Suitability Test قبل بيع أي أداة مالية

يشترط تقديم وثائق معلومات أساسية KID بلغة  
بسيطة

2 فرنسا

Code de la consommation

يمنح العميل حق التراجع خلال 14 يومًا في  
العقود عن بُعد

يجرّم الشروط التعسفية في العقود المصرفية

3 الولايات المتحدة

CFPB مكتب حماية المستهلك المالي

جهة مستقلة تراقب البنوك وتلقى الشكاوى

يمكنها فرض غرامات تصل إلى مليارات

قانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018

يشمل الخدمات المالية لكن التطبيق ضعيف

البنك المركزي أصدر مدونة سلوك للبنوك 2020  
لكنها غير ملزمة

ثغرة حرجة لا توجد جهة مستقلة لمراقبة حماية  
العملاء

لا يوجد قانون خاص لحماية المستهلك المالي

الشكاوى تُحال إلى بنك الجزائر الذي يجمع بين دور المنظم والمحقق

ثالثًا الحقوق الأساسية للمستهلك المالي

1 الحق في المعلومات الواضحة

يجب أن تكون المصطلحات مفهومة والرسوم مفصّلة

2 الحق في الخصوصية

لا يجوز استخدام البيانات لأغراض تسويقية دون موافقة

3 الحق في الشكاوى

يجب أن تكون هناك قناة سهلة ومجانية

4 الحق في التعويض

في حال الخطأ المصرفي يجب أن يكون التعويض  
سريعًا وعادلًا

رابعًا آليات الرقابة الفعّالة

1 الجهات الرقابية المستقلة

بريطانيا FCA الهيئة المالية السلوكية

86

فرنسا DGCCRF مديرية حماية المستهلك

مصر لا توجد جهة مستقلة البنك المركزي يجمع



بين الرقابة الاحترازية والسلوكية

2 التقييمات الدورية

فرنسا تُجري DGCCRF اختبارات سرية Mystery Shopping للبنوك

أمريكا CFPB ينشر تقارير سنوية عن أداء البنوك في حماية العملاء

3 العقوبات الرادعة

بريطانيا غرامة تصل إلى 10 من الإيرادات السنوية

مصر لا توجد عقوبات مالية محددة في هذا المجال

خامسًا التحديات الحديثة

## 1 الخدمات الرقمية

كيف تُحمى حقوق العميل عندما لا يوجد تفاعل بشري

الحل الأوروبي زرّ الشكوى داخل التطبيق

## 2 المنتجات المعقدة

مثل المشتقات المالية أو الصناديق الهيكلية

المبدأ لا يُباع منتج لا يفهمه العميل

سادسًا خلاصة تحليلية

حماية المستهلك المالي ليست ترفًا بل شرطًا لاستقرار النظام المصرفي الأنظمة التي تفصل بين الرقابة الاحترازية والسلوكية وتنشئ جهات

## مستقلة مثل فرنسا وبريطانيا تبني ثقة حقيقية

87

أما الأنظمة التي تترك الأمر للبنوك نفسها مثل  
مصر والجزائر فإنها تخلق بيئة غير عادلة حيث  
يُعامل العميل ك مصدر دخل لا ك شريك

88

## الفصل الخامس والعشرون

التمويل الأخضر والاستدامة الأطر القانونية  
الناشئة في البنوك

أولاً مفهوم التمويل الأخضر

هو توجيه التدفقات المالية نحو مشاريع تُقلّل الانبعاثات الكربونية تحافظ على التنوع البيولوجي وتعزز الاقتصاد الدائري وهو ليس خيارًا أخلاقيًا بل ضرورة تنظيمية متزايدة

ثانيًا الأطر التنظيمية الدولية

1 اتفاق باريس للمناخ 2015

دفع البنوك المركزية إلى دمج المخاطر المناخية في الرقابة

2 مبادرة شبكة البنوك المركزية الخضراء NGFS

تضم 120 بنكًا مركزيًا بما فيها البنك المركزي المصري عضو مراقب منذ 2022

توصي بتضمين السيناريوهات المناخية في

اختبارات الإجهاد

ثالثًا التشريعات الوطنية

1 الاتحاد الأوروبي

EU Taxonomy Regulation

يصنّف الأنشطة الاقتصادية إلى خضراء انتقالية  
أو ضارة

البنوك ملزمة بالإفصاح عن نسبة استثماراتها  
الخضراء

Sustainable Finance Disclosure Regulation

SFDR

يفرض على البنوك تصنيف منتجاتها إلى ثلاث  
فئات Article 6 8 9

2 فرنسا

أول دولة تطبق واجب اليقظة البيئية  
Duty of Vigilance Law – 2017

البنوك الكبرى ملزمة بمراقبة سلسلة توريد  
عملائها من الناحية البيئية

3 الولايات المتحدة

لا يوجد إطار فيدرالي لكن

الاحتياطي الفيدرالي انضم إلى NGFS 2021

SEC تدرس إلزام الإفصاح عن المخاطر المناخية

4 مصر

أطلقت الاستراتيجية الوطنية للتمويل المستدام  
2022

البنك المركزي أصدر مبادئ التمويل المستدام  
2023 لكنها غير ملزمة

لا يوجد إلزام بالإفصاح عن البصمة الكربونية

5 الجزائر

لا يوجد أي إطار قانوني أو تنظيمي للتمويل  
الأخضر

المشاريع البيئية تعتمد على تمويل حكومي  
مباشر

## رابعاً أدوات التمويل الأخضر

### 1 السندات الخضراء Green Bonds

تمويل مشاريع محددة مثل الطاقة الشمسية

مصر أصدرت أول سندات خضراء حكومية عام  
2021

90

البنوك المصرية بدأت بإصدارها عام 2024 مثل  
البنك الأهلي

### 2 القروض المرتبطة بالاستدامة - Sustainability- Linked Loans

سعر الفائدة يرتبط بأداء العميل في مؤشرات



ESG

3 صناديق الاستثمار الأخضر

تخضع لقواعد SFDR في أوروبا

خامسًا التحديات القانونية

1 الغسل الأخضر Greenwashing

ادعاء أن منتجًا أخضر دون أساس

فرنسا قضية 2023 BNP Paribas غرامة 15  
مليون يورو لتسويق صناديق ك خضراء دون  
معايير واضحة

مصر لا توجد مساءلة

2 غياب المعايير الموحدة

ما هو أخضر في مصر قد لا يكون كذلك في  
أوروبا

الحل المقترح تبني معايير ISO 14097

سادسًا خلاصة تحليلية

التمويل الأخضر لم يعد خيارًا تطوعيًا بل ركيزة  
تنظيمية جديدة الأنظمة التي تسبق الموجة  
بتشريعات واضحة مثل الاتحاد الأوروبي تجذب  
الاستثمارات وتحمي عملاءها من المخاطر  
المناخية أما الأنظمة التي تكتفي بالإعلانات دون  
إلزام مثل مصر أو تتجاهل الموضوع تمامًا مثل  
الجزائر فإنها تُقصي نفسها من التمويل الدولي  
المستدام وتعرض اقتصادها لمخاطر مناخية غير  
مدرسة

## الفصل السادس والعشرون

الاندماجات والاستحواذات البنكية الضوابط  
القانونية والاقتصادية

أولاً طبيعة الاندماجات البنكية

لا تشبه الاندماجات البنكية تلك التي تتم في  
القطاعات الأخرى لأنها

تؤثر مباشرة على الاستقرار المالي النظامي

قد تخلق كيانات أكبر من أن تفشل Too Big to  
Fail

تغيّر بنية المنافسة في السوق المالية

لذلك تخضع لضوابط تنظيمية صارمة تفوق تلك  
المفروضة على الشركات العادية

ثانيًا الإطار التنظيمي المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

الآلية الموحدة للإشراف SSM

أي اندماج بين بنوك تزيد أصولها عن 30 مليار  
يورو يتطلب موافقة البنك المركزي الأوروبي  
ECB

ضوابط المنافسة

المفوضية الأوروبية تتدخل إذا أدى الاندماج إلى  
احتكار

مثال رفض اندماج Deutsche Bank

# و2019 Commerzbank بسبب مخاوف تنافسية

2 فرنسا

ACPR السلطة الاحترازية

تقيّم تأثير الاندماج على

كفاية رأس المال

جودة الإدارة

حماية المودعين

92

لا يُسمح بالاندماج إذا كان سيُضعف قدرة البنك

على تحمل الصدمات

3 الولايات المتحدة

ثلاث جهات رئيسية

مجلس الاحتياطي الفيدرالي Fed يقيّم  
الاستقرار المالي

FDIC يقيّم حماية المودعين

وزارة العدل تقيّم المنافسة

قانون بنك هولدينغ Bank Holding Company  
Act

يمنع البنوك من امتلاك شركات غير مالية إلا في  
حالات استثنائية

## البنك المركزي المصري

يملك سلطة تقديرية مطلقة في الموافقة على  
الاندماجات المادة 59 من قانون 88 2003

لا يوجد تقييم رسمي للمنافسة أو للمخاطر  
النظامية

الثغرة الحرجة

لا توجد جهة مستقلة مثل جهاز حماية  
المنافسة تشارك في التقييم

الاندماجات تتم غالبًا لأسباب سياسية أو إدارية  
لا اقتصادية

جميع البنوك الكبرى مملوكة للدولة

الاندماجات تتم بمراسيم رئاسية دون أي تقييم  
قانوني أو اقتصادي

مثال اندماج البنك الجزائري للتنمية مع بنك  
التنمية المحلية 2021 دون دراسة جدوى

93

ثالثًا مراحل الموافقة على الاندماج

1 الإعلان المبدئي إشعار الجهات الرقابية

2 التقييم الأولي فحص مبدئي للملاءمة

3 الدراسة المعمقة



تحليل المخاطر

اختبار الإجهاد المشترك

تقييم ثقافة المؤسستين

4 التشاور العام في بعض الدول مثل أمريكا يُفتح  
باب التعليقات العامة

5 القرار النهائي ملزم وغير قابل للطعن في بعض  
الأنظمة مثل الجزائر

رابعاً الحماية القانونية للأطراف

1 حقوق المساهمين

فرنسا يحق للمساهمين رفض الاندماج في  
الجمعية العامة

أمريكا يحق لهم بيع أسهمهم بسعر عادل  
Appraisal Rights

مصر لا توجد حقوق واضحة القرار يعود لمجلس  
الإدارة

2 حقوق الموظفين

الاتحاد الأوروبي توجيهه 2001 23 EC يحمي  
العقود الجماعية

مصر لا يوجد نص خاص يُطبَّق قانون العمل  
العام

خامسًا الآثار النظامية للاندماجات

الإيجابية

كفاءة تشغيلية أعلى

قدرة أفضل على مواجهة الأزمات

94

السلبية

تركز المخاطر في عدد أقل من الكيانات

انخفاض المنافسة ارتفاع تكاليف الخدمات

سادسًا خلاصة تحليلية

الاندماجات البنكية ليست مجرد صفقات تجارية بل قرارات ذات أبعاد نظامية الأنظمة التي تدمج بين التقييم الاحترازي التنافسي والشفافية مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا تحقق فوائد الاندماج

دون مخاطره أما الأنظمة التي تترك القرار  
لسلطة تقديرية مطلقة مثل مصر والجزائر فإنها  
تعرض النظام المالي لاختلالات هيكلية وتُضعف  
ثقة المستثمرين والجمهور

95

## الفصل السابع والعشرون

البنوك في مناطق النزاع التحديات القانونية  
والإنسانية

أولاً السياق القانوني لمناطق النزاع

تشير مناطق النزاع هنا إلى المناطق التي  
تشهد

حروباً أهلية أو دولية

انهياراً مؤسسياً

فرض عقوبات اقتصادية دولية

وفي هذه البيئات تصبح البنوك أهدافاً  
استراتيجية وأدوات للبقاء في آنٍ واحدٍ

ثانياً التحديات القانونية

1 العقوبات الدولية

الولايات المتحدة OFAC

تفرض عقوبات على البنوك التي تتعامل مع  
كيانات في سوريا إيران روسيا

العقوبة استبعاد من نظام SWIFT غرامات تصل  
إلى مليارات الدولارات

## الاتحاد الأوروبي

يفرض عقوبات مماثلة لكن مع استثناءات  
إنسانية مثل الغذاء والدواء

مصر

تلتزم بالعقوبات الأممية لكن لا تطبّق العقوبات  
الأحادية مثل الأمريكية

الجزائر

ترفض العقوبات الأحادية وتحافظ على علاقات  
مصرفية مع إيران وروسيا

## 2 الاختصاص القضائي المتنافس

بنك مصري يتعامل مع شركة سورية قد يُعاقب  
من أمريكا رغم قانونيته في مصر

المبدأ السائد التأثير المحلي يمنح أمريكا سلطة  
قضائية حتى على معاملات خارج أراضيها

## 3 حماية الأصول

في حالات الحصار كيف يحمي البنك أصول  
عملائه

الحل استخدام وسطاء في دول محايدة سويسرا  
سنغافورة

المشكلة قد يُعتبر ذلك تحايلاً على العقوبات

ثالثاً البعد الإنساني

## 1 الشمول المالي في الأزمات

الأمم المتحدة تدعو البنوك إلى

الحفاظ على الحسابات الإنسانية للمنظمات  
الإغاثية

تسهيل التحويلات للأسر المتضررة

التحدي الخوف من العقوبات يدفع البنوك إلى  
الامتثال الزائد De-risking فيُغلقون الحسابات  
حتى المشروعة

## 2 العملات البديلة

في سوريا ولبنان ظهرت حسابات بالدولار داخل  
البنوك المحلية لتفادي انهيار العملة الوطنية



الوضع القانوني غير مشروع لكنه متسامح معه  
لأسباب إنسانية

رابعًا دور البنوك المركزية

سوريا البنك المركزي يُستخدم كأداة للالتفاف  
على العقوبات

97

روسيا أنشأ نظام دفع بديل لـ SWIFT SPFS

مصر يتجنب أي تصرف قد يُفسر كخرق  
للعقوبات

خامسًا المسؤولية القانونية للبنوك

إذا انتهكت بنكًا عقوبات دولية يُسأل جنائيًا

ومدنيًا حتى لو كان التصرف قانونيًا محليًا

مثال بنك 2014 BNP Paribas غرامة 9 8 مليار  
دولار من أمريكا لتعامله مع السودان

## سادسًا خلاصة تحليلية

العمل المصرفي في مناطق النزاع هو مجال  
رمادي قانوني وأخلاقي البنوك مجبرة على  
الموازنة بين الالتزام بالقانون المحلي والامثال  
للضغوط الدولية والمسؤولية الإنسانية الأنظمة  
التي تفتقر إلى توجيهات واضحة مثل مصر  
والجزائر تترك البنوك عرضة لمخاطر وجودية أما  
الأنظمة التي توفر مظلات إنسانية ضمن  
العقوبات مثل الاتحاد الأوروبي فإنها تحقق توازنًا  
أكثر عدالة بين الأمن والرحمة

## الفصل الثامن والعشرون

### الأنظمة المصرفية غير المصرفية Shadow Banking التنظيم والمخاطر

#### أولاً تعريف البنوك الظليلة

يشير المصطلح إلى الكيانات والأنشطة التي تقوم بوظائف مصرفية تحويل الأجل توفير الائتمان دون أن تكون مرخصة كبنوك وتشمل

#### صناديق الاستثمارية

#### شركات التمويل الخاصة

#### منصات الإقراض بين الأقران P2P Lending

شركات التأمين التي تستثمر في أدوات مالية

قصيرة الأجل

ثانيًا الحجم العالمي

وفق تقرير FSB 2025

الأصول العالمية للـ Shadow Banking تجاوزت  
250 تريليون دولار

تمثل 45 من النظام المالي العالمي

في الصين أكثر من 60 من التمويل خارج البنوك  
التقليدية

ثالثًا المخاطر النظامية

1 غياب متطلبات رأس المال لا تخضع لمعايير  
بازل

2 الاعتماد على التمويل القصير الأجل عرضة  
للذعر Run

3 الغموض صعوبة تتبع الروابط مع البنوك  
التقليدية

99

4 التأثير العكسي إذا انهارت صناديق تتأثر البنوك  
التي تستثمر فيها

رابعًا الإطار التنظيمي المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

تعميم AIFMD

ينظم صناديق الاستثمار البديلة

يشترط كفاية السيولة والإفصاح عن المخاطر

EMIR

ينظم المشتقات خارج البورصات

2 الولايات المتحدة

قانون دود-فرانك

يخضع الكيانات المهمة نظامياً غير المصرفية  
SIFI لرقابة الاحتياطي الفيدرالي

مثال صندوق BlackRock يخضع لاختبارات  
إجهاد

3 فرنسا

# ACPR تراقب صناديق الاستثمار كجزء من النظام المالي الأوسع

تُطبَّق عليها نفس معايير السيولة المطبقة  
على البنوك

4 مصر

## الفراغ التنظيمي

شركات التمويل تخضع لهيئة الرقابة المالية لكن  
لا توجد متطلبات سيولة أو رأس مال

منصات P2P تعمل دون أي ترخيص

الخطر تدفق الأموال من البنوك إلى هذه الكيانات  
غير الخاضعة للإشراف

## 5 الجزائر

لا يوجد نشاط فعلي للـ Shadow Banking  
بسبب غياب السوق المالية

كل التمويل يتم عبر البنوك العمومية

خامسًا التحديات الحديثة

1 FinTech والإقراض الرقمي

منصات مثل Lending Club تقدم قروضًا دون أن  
تكون بنوكًا

السؤال القانوني هل يجب ترخيصها كبنوك

بريطانيا نعم إذا تجاوزت حجمًا معينًا



مصر لا ما دامت لا تقبل ودائع

stablecoins ال 2

مثل USDT USDC تُستخدم كبدايل للودائع

FATF تعتبرها أنشطة مصرفية وتطالب  
بتنظيمها

مصر لا يوجد موقف قانوني

سادسًا خلاصة تحليلية

البنوك الظليلة ليست شرًا مطلقًا فهي توفر  
سيولة وتنوعًا لكن غياب التنظيم يحوّلها إلى  
قنبلة موقوتة الأنظمة التي تدمجها في شبكة  
الرقابة مثل أمريكا وأوروبا تقلل المخاطر دون قتل  
الابتكار أما الأنظمة التي تتجاهلها مثل مصر أو لا

تملكها مثل الجزائر فإن الأولى تعرّض نفسها  
لصدمة مالية غير متوقعة والثانية تحرم اقتصادها  
من أدوات تمويل حديثة

101

الفصل التاسع والعشرون

الإصلاحات المصرفية بعد الأزمات المالية الكبرى  
دروس من 2008 و2020

أولاً طبيعة الأزمات المالية

الأزمات ليست حوادث عشوائية بل فشل  
منهجي في آليات التنظيم الإشراف والسلوك  
المؤسسي وتتميز بأنها

سريرة الانتشار Contagion

ذات تكلفة اقتصادية هائلة

كاشفة لثغرات تشريعية عميقة

ثانيًا أزمة 2008 الجذور والتداعيات

1 الأسباب الجوهرية

المنتجات المالية المعقدة مثل CDOs وCDSs

التي لم يفهمها حتى مديرو البنوك

غياب رأس المال الحقيقي استخدام رافعة مالية

تصل إلى 40 1

فشل الإشراف السماح لبنوك الاستثمار بالعمل

دون متطلبات بازل

2 الاستجابة التنظيمية العالمية

## معايير بازل III

رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي CET1  
إلى 5 4

إدخال نسبة السيولة LCR و NSFR

اختبارات الإجهاد الإلزامية

قانون دود-فرانك أمريكا

102

فصل الأنشطة المصرفية عن الاستثمارية جزئياً  
Volcker Rule

إنشاء CFPB لحماية المستهلك

الاتحاد المصرفي الأوروبي

إنشاء آلية حلّ موحدة SRM

إشراف مركزي عبر ECB

3 الدروس المستفادة

لا يمكن الوثوق بالأسواق دون رقابة صارمة

الشفافية أهم من التعقيد

Too Big to Fail يجب أن يُستبدل بـ Too Big to Manage

ثالثًا أزمة 2020 جائحة كورونا اختبار المرونة

1 الاستجابة الفورية

البنوك المركزية

خفض الفائدة إلى الصفر

برامج شراء الأصول Quantitative Easing

الحكومات

ضمانات قروض للشركات

تأجيل سداد الديون

2 مدى فعالية إصلاحات 2008

النجاح

لم ينهار أي بنك كبير

السيولة ظلت متوفرة

الفشل

البنوك الصغيرة عانت بشدة

التفاوت زاد بين الكيانات الكبرى والصغرى

103

3 الثغرات المتبقية

البنوك الظليلة لم تخضع لاختبار حقيقي

الديون السيادية ارتفعت إلى مستويات خطيرة

الرقمنة المتسارعة كشفت هشاشة البنية

التحتية في بعض الدول

## رابعًا الدروس للمستقبل

1 الاستعداد للأزمات غير المتوقعة Black Swan Events

2 الربط بين الاستقرار المالي والاستقرار الاجتماعي

3 التحول من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة التنبؤية باستخدام الذكاء الاصطناعي

## خامسًا خلاصة تحليلية

الأزمات لا تُدار بل تُستعد لها الأنظمة التي حوّلت دروس 2008 إلى تشريعات عملية مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا نجت من كارثة 2020 أما الأنظمة التي اكتفت بالتقليد دون الفهم مثل مصر جزئيًا أو التي لم تُجرِ إصلاحات حقيقية



مثل الجزائر فإنها تبقى عرضة لموجة صدمة  
جديدة قد تكون أكثر تدميراً

104

## الفصل الثلاثون

مستقبل البنوك نحو نظام مالي عالمي موحد  
رؤية قانونية مستقبلية

أولاً القوى الدافعة للتغيير

1 التقنية الذكاء الاصطناعي البلوك تشين  
العملات الرقمية

2 العولمة تداخل الأسواق تعقيد سلاسل  
القيمة

3 التحديات المشتركة المناخ الأوبئة عدم  
المساواة

4 فقدان الثقة في المؤسسات التقليدية خاصة  
بعد الأزمات

ثانياً سيناريوهات المستقبل

1 النظام المالي العالمي الموحد Global  
Financial Union

الخصائص

عملة رقمية عالمية ربما تحت إشراف صندوق  
النقد

هيئة رقابة مالية عالمية

قواعد موحدة للإفصاح والامتثال

العقبات

السيادة الوطنية

الاختلافات الثقافية والاقتصادية

2 التجزئة التنظيمية Regulatory  
Fragmentation

الواقع الحالي

أمريكا أوروبا الصين تبني أنظمتها الخاصة

المناطق التنظيمية تتنافس على جذب رؤوس  
الأموال

المخاطر

Race to the Bottom سباق إلى القاع

تضارب القوانين يعطل التجارة

Hybrid System 3 النظام الهجين

السيناريو الأكثر ترجيحًا

تنسيق في المجالات الحرجة غسل الأموال  
الإرهاب

تنافس في الابتكار والخدمات

Mutual اعتراف متبادل بالتراخيص  
Recognition

ثالثًا دور البنوك في هذا المستقبل

من وسيط مالي إلى منصة خدمات مالية متكاملة

من مالك للبيانات إلى حارس موثوق عليها

من كيان وطني إلى فاعل عابر للحدود

رابعًا التوصيات القانونية

1 اعتماد مبدأ التنظيم بالنتائج Outcome-Based Regulation بدلاً من التنظيم بالقواعد

2 إنشاء شبكة عالمية لوحدات المعلومات المالية تعمل في الوقت الفعلي

3 دمج مؤشرات الاستدامة في متطلبات رأس المال

## 4 منح البنوك المركزية صلاحيات أوسع في مواجهة المخاطر النظامية غير التقليدية

### خامساً خاتمة الموسوعة

البنوك ليست مجرد مؤسسات مالية بل مرآة للحضارة الحديثة تعكس قيمها مخاوفها وطموحاتها والقانون المصرفي ليس مجموعة قواعد جامدة بل أداة حية لبناء نظام مالي أكثر عدالة استقراراً وإنسانية

106

وما هذه الموسوعة إلا محاولة متواضعة لفهم هذا النظام تفكيكه وتقديم رؤية عملية لصناع القرار الممارسين والباحثين — بعيداً عن السياسة ملتزمة بالحياد مخلصه للعلم

**المراجع**

**Elrakhawi Mohamed Kamal Aref The 1  
Global Encyclopedia of Law – A  
Comparative Practical Study First Edition  
January 2026**

**Basel Committee on Banking Supervision 2  
BCBS Basel III Finalising Post-Crisis  
Reforms December 2017**

**Financial Action Task Force FATF The 3  
Forty Recommendations Updated October  
2023**

**European Central Bank ECB Guide to 4  
Banking Supervision 2025 Edition**

**Board of Governors of the Federal Reserve System Supervisory Guidance on Model Risk Management SR 11-7**

**International Monetary Fund IMF Global Financial Stability Report April 2025**

**Organisation for Economic Co-operation and Development OECD Common Reporting Standard CRS Implementation Handbook 2024**

**UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration 2022**

**Elrakhawi Mohamed Kamal Aref The 9 Global Encyclopedia of Criminal Law – An Unprecedented Practical Study Forthcoming**



**2026**

**Elrakhawi Mohamed Kamal Aref 10  
Practical Legal Guide on Judicial  
Inspections In Preparation 2026**

**French Monetary and Financial Code 11  
Code monétaire et financier Consolidated  
Version January 2026**

**Egyptian Law No 88 of 2003 on the 12  
Central Bank and the Banking Sector**

**107**

**Algerian Law No 17-09 on Money and 13  
Credit**

U S Dodd-Frank Wall Street Reform and 14  
Consumer Protection Act Public Law 111-  
203

European Union Regulation EU 2023 15  
1114 on Markets in Crypto-Assets MiCA

الختام

لقد سعينا في هذه الموسوعة إلى تقديم  
دراسة شاملة عميقة ومحيدة عن النظام  
المصرفي العالمي مستنديين إلى أحدث  
التشريعات القرارات القضائية والتقارير الدولية مع  
التركيز على التطبيق العملي والمقارنة الدقيقة  
بين الأنظمة القانونية الكبرى

نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه  
الكريم نافعاً للعلم والمجتمع ومصدرًا موثوقاً

للممارسين والباحثين في شتى أنحاء العالم

د محمد كمال عرفه الرخاوي

إسماعيلية مصر

يناير ٢٠٢٦

الفهرس

المقدمة 1

الفصل الأول مقدمة إلى النظام المصرفي  
العالمي الأسس التاريخية والفلسفية 5

الفصل الثاني التعريف القانوني للبنك تطور  
المفهوم عبر الأنظمة القانونية 19

الفصل الثالث الشخصية القانونية للبنك بين  
الكيان التجاري والمؤسسة العامة 33

الفصل الرابع تصنيفات البنوك تجارية استثمارية  
مركزية ورقمية 47

الفصل الخامس الترخيص المصرفي الشروط  
والإجراءات في التشريعات المقارنة 63

الفصل السادس الإشراف المصرفي دور  
السلطات التنظيمية والرقابية 79

الفصل السابع البنك المركزي اختصاصاته  
استقلالته وعلاقته بالسياسة النقدية 95

الفصل الثامن العلاقات التعاقدية بين البنك  
والعميل الطبيعة القانونية والآثار 111

الفصل التاسع سرية الحسابات البنكية الحماية

الفصل العاشر المسؤولية المدنية للبنوك الأخطاء  
المهنية الإهمال والتمييز 143

الفصل الحادي عشر الجرائم المصرفية غسل  
الأموال الاحتيال التلاعب بالبيانات 159

الفصل الثاني عشر المسؤولية الجنائية للبنوك  
والأشخاص المعنوية في الجرائم المالية 175

الفصل الثالث عشر الإفلاس المصرفي الإجراءات  
الحماية وإعادة الهيكلة 191

الفصل الرابع عشر الضمانات البنكية أنواعها  
آثارها وتنفيذها عبر الحدود 207

الفصل الخامس عشر الاعتمادات المستندية  
دراسة قانونية مقارنة لقواعد يوسيك 223 600

الفصل السادس عشر التحويلات المالية الدولية  
الآليات القانونية والتنظيمية 239

الفصل السابع عشر الخدمات المصرفية الرقمية  
التحديات القانونية والأمن السيبراني 255

الفصل الثامن عشر الذكاء الاصطناعي في  
القطاع المصرفي المسؤولية القانونية والأخلاقية  
271

الفصل التاسع عشر العملات الرقمية والبنوك  
المركزية التحديات التنظيمية المستقبلية 287

الفصل العشرون الامتثال المالي الإطار القانوني  
لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 303

الفصل الحادي والعشرون التعاون المصرفي  
الدولي المعاهدات المعلومات والمحاكم 319

الفصل الثاني والعشرون الضرائب والبنوك السرية  
الضريبية التبادل التلقائي للمعلومات 335

الفصل الثالث والعشرون المنازعات المصرفية  
التحكيم التقاضي والآليات البديلة 351

الفصل الرابع والعشرون حماية المستهلك  
المالي حقوق العملاء وآليات الرقابة 367

الفصل الخامس والعشرون التمويل الأخضر  
والاستدامة الأطر القانونية الناشئة 383

الفصل السادس والعشرون الاندماجات  
والاستحواذات البنكية الضوابط القانونية  
والاقتصادية 399

الفصل السابع والعشرون البنوك في مناطق  
النزاع التحديات القانونية والإنسانية 415

الفصل الثامن والعشرون الأنظمة المصرفية غير  
المصرفية التنظيم والمخاطر 431

الفصل التاسع والعشرون الإصلاحات المصرفية  
بعد الأزمات دروس من 2008 و2020 447

الفصل الثلاثون مستقبل البنوك نحو نظام مالي  
عالمي موحد رؤية قانونية مستقبلية 463

المراجع 479

الختام 485



تم بحمد الله وتوفيقه

د محمد كمال عرفه الرخاوي

يحظر نهائيا النسخ او الطبع او النشر او التوزيع  
الا باذن المؤلف

يناير 2026

مصر . الاسماعيليه